محاولةُ تبسيطِ النحوِ في كتابِ "النحو والصرف بين السؤال والجواب"

Simplifying Syntax in Syntax and Morphology Questions and Answers

محمّد ربّاع

Mohammad Rabba'

قسم اللغة العربيّة، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين

تاريخ التسليم: (١٩٩٩/٦/١٤)، تاريخ القبول: (١٩٩٩/١٢/١٢)

ملخّصٌ

تمتلئُ المكتبةُ النحويّةُ بالكتبِ التعليميّةِ، قديمِها وحديثِها، وما انفكَّ القائمون على تدريسِ النحوِ يؤلّفون في هذا الميدانِ، ولستُ أُنكرُ عليهم هذا الصنيعَ ، بل هو حقٌّ غيرُ مدخولٍ، ومطلبٌ حميدٌ حينَ يأتي مستندًا إلى أصولٍ منهجيّةٍ معزّزةٍ بمقدرةٍ علميّةٍ.

والكتبُ النحويّةُ التي تصنّفُ في أيامنا كثيرةٌ ، ويتباينُ مؤلّفوها في غاياتهم ومقاصدِهم وقدراتهم، ونأيًا عن اقترافِ التعميماتِ ارتأيتُ أن أجعلَ مرتكزَ هذه الدراسةِ كتابًا واحدًا، خَصَصْتُهُ لأنّه من السيرورةِ لدرجةٍ حملت مؤلّفَهُ على تنقيحِهِ وإعادةِ طبعهِ في عامٍ واحدٍ، فضلاً على أنّ المؤلّفَ متخصّصٌ في نحوِ العربيّةِ .

وتفحّصُ هذا الكتابِ يُلقي بظلالٍ قاتمةٍ على ما يمكنُ أن يُنتظرَ منه ، فهو تجميعٌ قلقٌ مختلٌّ لنتفٍ متناثرةٍ من معلوماتٍ نحويّةٍ وصرفيّةٍ لم يتمكّنِ المؤلّفُ من تنظيمِها أو اختصارِها ، ويطفحُ هذا التجميعُ بأخطاءٍ صارخةٍ في معلوماتٍ نحويّةٍ بدهيّةٍ، فضلاً على عقمِ الأسلوبِ وانعدامِ المنهجِ.

وإنّني لأملُ أن تكونَ هذه الدراسةُ دعوةً فاعلةً لمن يعمِدون إلى مثلِ هذا التأليفِ أن يكونَ قصدُهُم متريّثًا مستندًا إلى ركائزَ علميّةٍ ومنهجيّةٍ وتربويّةٍ سليمةٍ.

Abstract

This study is an analytic investigation of the book "syntax and Morphology: Questions and Answers". The study aims at exposing the drawbacks found in the book so as to put

an end to the negative contribuion the book may provide in spoiling the teaching of Arabic to our children.

It is also an effective call upon those who aim to compose similar books to construct their authorship on scientific, curricular educational, solid bases before undertaking similar tasks.

تمهيد

انشغل الناسُ منذُ أمدٍ بعيدٍ بتيسيرِ نحوِ العربيّةِ وتبسيطِهِ ، يدفعُهم إلى ذلك هاجسُ الغَيْرةِ على العربيّةِ وتعلّمِها ، وتمكينِ أبنائِها من اكتسابِها.

والاجتهاداتُ التي اقترحت في هذا السياقِ كثيرةٌ تملأُ الكتبَ والمجلاّتِ العلميّةَ ، ولكنّ حالَ المتعلّمين الآنَ ظلّت كحالِهم قبلَ بدءِ هذه الاجتهاداتِ.

ولا أريدُ، في هذه الدراسةِ، أن أعرضَ لتلكم الاجتهاداتِ، ولا أن أعاينَ واقعَ النحوِ ومسالكَ تعليمِهِ بالجملةِ، والمنشغلون بالعربيّةِ في الجامعاتِ لا يزالون يؤلّفون كتبًا تعليميّةً ،إمّا بناءً على مقتضياتِ مناهجِ الجامعةِ وما تستوجبُهُ ، وإمّا بناءً على منطلقاتٍ تجديديّةٍ.

وتظلُّ الاجتهاداتُ النظريّةُ والمؤلّفاتُ العلميّةُ حقًّا غيرَ منقوصٍ ، أمّا ما يكونُ موجّهًا إلى عقولِ الطلبةِ فينبغي أن يكونَ مدروسًا متأنًّى في درسِهِ؛ لأنّ أثرَهُ يمتدُّ إلى عقولِ الطلبةِ ويؤثّرُ في لغةِ الناشئةِ ، وفي تقديري أنّ هذا النمطَ من التأليفِ يتوجّبُ أن نبذلَ الجهدَ في تقويمِهِ وتحكيمِهِ قبلَ أن يُدفعَ به إلى الطلبةِ .

وقد يتبدّى ، من ظاهرِ قولي ، أنّني أدعو إلى التحكّمِ في عقولِ الناسِ ، واستلابهم آراءهم ، ولكنّني أرى أنّ الأمرَ بمنأًى عن ذلك ؛ لأنّ فائدَتَهُ تعودُ بالنفعِ على المؤلّفِ والطالبِ ، فضلاً على أنّ المحافظةَ على سلامةِ لغتنا ينبغي أن تكونَ الغايةَ التي تنفي كلَّ ما يحولُ دونَ الوصولِ إليها ، ولعلَّ فيما أقدّمُهُ في هذه الدراسةِ دليلاً بالغًا ، أن لابدَّ من الجهدِ الجماعيِّ .

وتأسيسًا على ذلك وجدتُ أنّه يتوجّبُ عليَّ أن أقصرَ دراستي هذه على كتابٍ واحدٍ ، وجدتُه قد أُلّفَ بقصدِ التيسيرِ ، والتخلّصِ من التعقيدِ ،تلبيةً لحاجاتِ الطلبةِ ،وقد وصفَهُ صاحبُهُ بقولِهِ في المقدّمةِ : "... فهذا كتابٌ في الصرف والنحو، حاولت فيه أن أقرّبَ موضوعات هذين العلمين من أذهان الراغبين في تعلّمها، على صورة السؤال والجواب وأنموذج التطبيق في أسلوب لغوي قريب غير معقد، وقد تكوّنت فكرته عندما وجدت الطلبة يكثرون من الأسئلة حول قضايا صرفية ونحوية كثيراً ما يخطئون في فهمها. فسلطت الأضواء عليها "[ص : ٣](١)

والكتابُ من تأليفِ: أ.د. أحمد حسن حامد، ، وقد صدرت طبعتُهُ الأولى في نهايةِ عام ١٩٩٧ عن مطبعةِ النصرِ بنابلس . وصدرت طبعتُهُ الثانيةُ ، مزيدةً ومنقّحةً عن المطبعةِ ذاتِها عام ١٩٩٨-١٩٩٩ (٢) وهي تقعُ في " ٢١٨ " صفحة ، خُصّصَ البابُ الأوّلُ للنحو ، والبابُ الثاني للصرفِ، وقد قسّمَ المؤلّفُ كلَّ صفحةٍ إلى قسمين ، وضعَ في القسمِ العلويِّ السؤالاتِ مرقّمةً بتسلسلٍ ينتهي مَعَ نهايةِ كلِّ فصلٍ ، ووضعَ في النصفِ السفليِّ الجواباتِ مرقّمةً.

ولأنّ الكتابَ موجّهٌ إلى أذهانِ المتعلّمين فقد كان ممّا ينتظرُ أن يُصنعَ بإحكامٍ وتريُّثٍ ، ولكنّه جاء تجميعًا قلقًا مختلاً تملؤه الأخطاءُ ، ويفتقرُ إلى المنهج ....

إنّ تفصيلَ القولِ في مضمونِ الكتابِ وشكلِهِ يحتاجُ إلى كتابٍ بمثلي حجمِهِ عدداً، ولذا سوف أقتصرُ على مراجعةِ الجزءِ الأوّلِ الخاصِّ بالنحوِ، ولن أتلبّثَ كثيرًا عندَ القضايا الشكليّةِ وعلاماتِ الترقيمِ ، ولن أعودَ إلى الأخطاءِ التي وقعت في الطبعةِ الأولى؛ وسوفَ أقتبسُ النصوص، دون تدخّلٍ، ودونَ إشارةٍ إلى ما فيها من أخطاءٍ، وأعرضُ لهذا الجزءِ ضمنَ مجموعةٍ من المحاورِ الرئيسةِ، هذا بيانها:

أوّلاً: الأخطاءُ الفاحشةُ في التقعيدِ والتمثيل

١. سألَ المؤلّفُ: " س.٤ : ما المقصود بالممنوع من الصرف؟" وأجابَ :"جـ.٤ : اسم معرب وجد فيه اثنان من الآتي (العدل، الوصف، التأنيث، العجمة، الجمع، التركيب، نون زائدة من

قبلها ألف ، وزن الفعل، صيغة منتهى الجموع) مثاله: جاءني أحمدُ، رأيتُ أحمدَ، مررتُ بأحمدَ." [ص: ١٢](٣).

وهذه الإجابةُ خطأٌ بالجملةِ، تنسفُ كلَّ محدِّداتِ الممنوعِ من الصرفِ، بل تقلبُها لتجعلَ المصروفَ ممنوعًا منه، والممنوعَ مصروفًا .

ومن بدهيّاتِ قواعدِ الممنوعِ من الصرفِ أنّ الأسماءَ تمنعُ من الصرفِ إذا وُجدت فيها علّتان أو علّةٌ تقومُ مقامَهما، فالعلّةُ الواحدةُ هي صيغةُ منتهى الجموعِ أو ألفُ التأنيثِ الزائدةُ، والعلّتانِ إمّا وصفٌ مَعَ علّةٍ ثانيةٍ وإمّا علميّةٌ مَعَ علّةٍ ثانيةٍ.

وجليٌّ أنّ المؤلِّفَ يريدُ لصيغةِ منتهى الجموعِ أنْ تجتمعَ مَعَ علّةٍ أخرى ممّا ذكرَ، ويوجبُ أن تكونَ الصفاتُ المؤنّثةُ كلُّها ممنوعةً من الصرفِ، نحوُ: طالبةٍ ومعلّمةٍ وشاعرةٍ...؛ ففي هذه الألفاظِ اثنتان من ذاك الآتي؛ " الوصفُ والتأنيثُ "، وهو يجعلُ الصفاتِ المعرّبةَ ممنوعةً من الصرفِ؛ ففيها " الوصفُ والعجمةُ "، ويوجبُ منعَ الأعدادِ المركّبةِ والظروفِ المركّبةِ والأحوالِ المركّبةِ؛ ففيها "تأنيثٌ وتركيبٌ "، ويوجبُ منعَ ... ، ولكنّهُ يوجبُ صرفَ الأعلامِ المذكّرةِ بإطلاقٍ، سواءٌ أكانت مركّبةً أم معدولةً أم على وزنِ الفعلِ أم مزيدةً بالألفِ والنونِ أم أعجميّةً؛ لأنّها لم تأخذ من تعريفِهِ ، إلاّ واحدًا من ذاك الآتي.

ولا أعرفُ من أينَ جاءت كلمةُ جمعٍ في قولهِ: " الجمع ،التركيب "؟ فهل الجمعُ علّةٌ مانعةٌ من الصرفِ؟ ويعمّقُ هذا الخطأَ أنّه ذكرَ صيغةَ منتهى الجموعِ ، وأينَ ذهبَ الكاتبُ بألفِ التأنيثِ المقصورةِ أو الممدودةِ؟ ثُمّ لِمَ خصَّ النونَ بالزيادةِ دونَ الألفِ في قولهِ: " نون زائدة من قبلها ألف "؟ إنّ تعريفَ المؤلِّفِ يجعلُ جلَّ المصروفِ ممنوعًا وجلَّ الممنوعِ مصروفًا.

٢-١: جاء في تعريفهِ للجزمِ " حذف علامة الإعراب في المضارع لفظاً: وتقديراً: لم يكتبْ، لم يرضَ، (لن يرضى) ". [ص: ١٣].

ويبدو أنّه قد وقفَ على إشارةِ بعضِ النحويّينَ إلى أنّ " لن " قد تجزمُ(٤)، فتلقّفَ هذا الوجهَ الشاذَّ، وعدّها جازمةً، ولكنّه لم يفلح في تمثيلِهِ، فإذا كانت جازمةً وجب حذفُ ألفِ "يرضى".

٣-١: سألَ المؤلِّفُ عن تعريفِ المبتدأ، ثُمّ أجابَ: " هو الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنىً به، والاسم يشمل الصريح والمؤول، وأمثلته: الكتاب جديد، والمؤوّل: "وأن تصوموا خير لكم": و " هل من خالق غيرُ الله ".". [ص:١٣].

وتمثيلُهُ بالآيةِ الثانيةِ خطأٌ بالغٌ، فلم يميّز بينَ تأويلِ المصدرِ باسمٍ وتأويلِ الإعرابِ المحلّيِّ، فلا تأويلَ في الآيةِ، والمبتدأُ فيها؛ " خالق " اسمٌ صريحٌ مجرورٌ لفظاً مرفوعٌ محلاً، أو مرفوعٌ علامةُ رفعِهِ مقدّرةٌ منعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلّ.

٤-١: عرّفَ المؤلِّفُ فاءَ السببيّةِ بقولِهِ: " هي التي يكون ما بعدها سبباً لما قبلها نحو: يا ليتني درستُ فأنجحَ. " [ص:٢٨].

والتعريفُ يفتقرُ إلى التمييزِ بينَ السببِ والمسبَّبِ؛ فالدراسةُ هي السببُ، والنجاحُ مُسبَّبٌ عنها، والصوابُ أنْ يقالَ: هي التي يكونُ ما بعدها مُسبَّبًا عمّا قبلها(٥).

٥-١: سألَ المؤلِّفُ: " ما هي علامة بناء المضارع؟" وأجاب: " علامته السكون إذا أسند إلى نون النسوة والفتحة إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة.أو الخفيفة نحو: تكتبَنّ، تكتُبُنْ " [ص : ٣٠]. وفي هذا السطرِ ثلاثةُ أخطاء، هي:

أ. أنّ بناءَ المضارعِ على الفتحِ لا يكونُ إلاّ إذا اتّصلت به نونُ التوكيدِ اتّصالاً مباشرًا، ويقعُ ذلك مَعَ خمسةِ ضمائرَ وحسبُ، ولا تأثيرَ للنونِ إذا كانَ اتّصالُها غيرَ مباشرٍ، ويقعُ ذلك مَعَ سبعةِ ضمائرَ (٦)، والإطلاقُ يقودُ إلى خطأٍ صارخٍ.

ب. أنّ توكيدَ الفعلِ المضارعِ بالنونِ لا يكونُ في الهواءِ الطلق كما مثّلَ المؤلِّفُ، فهناك حالاتٌ يتوجّبُ فيها التوكيدُ وأخرى يجوزُ فيها وثالثةٌ يمتنعُ فيها، ولكنّ المؤلِّفَ استحلى حالةَ الامتناعِ فاقترفَها.

ج. أنّ الوقفَ على نونِ التوكيدِ الخفيفةِ يوجبُ قلبَها ألفًا هكذا : يا عليُّ، والله لتكتبا(٧).

٦-١: طلبَ المؤلِّفُ ذكرَ بعضِ مسوّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ، وفي الإجابةِ ذَكَرَ أربعةً، منها " - إذا أضيف نحو: كتابُ زيدٍ جديد. - إذا تقدم الخبر عليه نحو: في الدار رجلٌ. " [ص:٣٥].

وهذا ينسفُ الفارقَ بينَ التعريفِ والتنكيرِ، وبدهيّاتِ الإضافةِ المعنويّةِ؛ فما يضافُ إلى المعرفةِ معرفةٌ، وما يضافُ إلى النكرةِ نكرةٌ تكتسبُ تخصيصًا(٨)؛ فـ " كتابُ زيدٍ " معرفةٌ موغلةٌ في تعريفِها، وإنّما يُقصدُ بالإضافةِ، في سياقِ الكلامِ على الابتداءِ بالنكرةِ، أن تكون الإضافةُ إلى نكرةٍ؛ ولم يصرّحوا بهذا لأنّه بدهيّ.

وأمّا تحديدُهُ لتقدّمِ الخبرِ فقد جاءَ منقوصًا نقصًا مخلاًّ، وكان يجبُ أن يكون موصولاً بشرطِ كونهِ مختصًّا مفيدًا(٩)،وإلاّ فإنّ " قائمٌ رجلٌ " و " في سؤالٍ خطأٌ " وغيرَ ذلك يكونُ كلامًا صحيحًا؛ لأنّ الخبرَ تقدّمَ على المبتدأ، وفقًا لتحديدِ المؤلّفِ، وهذا باطلٌ.

٧-١: يقولُ المؤلّفُ في إعرابِ " أينَ " في قولك: " أينَ زيدٌ " : " خبر مقدم له حق الصداره مبنى في محل رفع " [ص : ٣٨]، ومثلُ هذا إعرابُه " متى " في :" متى هذا الوعد؟ "، قال: " متى : اسم استفهام (ظرف زمان) مبني في محل رفع خبر مقدم. " [ص : ١٣٣] وأعادَ ذلك في إعرابِ " أيّانَ " في: " أيّانَ يومُ الدين؟ "، قال: " أيان: ظرف زمان مبني في محل رفع خبر مقدم " [ص : ١٣٣].

وهذا تخليطٌ؛ فتلكم ظروفٌ مبنيّةٌ في محلِّ نصبٍ، فكيفَ يجعلُها المؤلّفُ في محلِّ رفعٍ؟ وإنّما شبهُ الجملةِ متعلّقةٌ بمحذوفٍ، والمحذوفُ هو الخبرُ أو في محلِّ الخبرِ، ومن عَجَبٍ أن يكون المؤلّفُ قد شرحَ القاعدةَ الخاصّةَ بتعليق الظرفِ، وأنّه إذا وقعَ في موقعِ الخبرِ يتعلّقُ بمحذوفٍ [ص: ١١٩ -١٢٠].

وأبعدُ من هذا التخليطِ إعرابُه " مُذْ " في قولك: " ما رأيته مذْ يومُ الخميس "،قال: " ظرف في محل رفع مبتدأ أو خبر مقدم" [ص : ١٣٦] فإذا كانت ظرفًا فلا يمكنُ أن تكونَ مبتدأً، ومرادُ النحاةِ أنّها تفقدُ ظرفيّتَها وتصبحُ اسمًا خالصًا؛ فالظرفُ المتصرّفُ لا يسمّى ظرفًا إلاّ إذا جاءَ مفعولاً فيه؛ فإذا جُرّ أو رُفعَ أو نُصبَ على غيرِ الظرفيّةِ فهو اسمٌ وحسبُ(١٠) ومثلُ هذا قولُه في إعرابِ " معكم " في قول الشاعر : " وهواي معكم "،قال : " مع : ظرف وكم مضاف إليه (في محل رفع خبر المبتدأ). " [ص : ٨٨] ولا يوجدُ في شبهِ الجملةِ؛ " معكم "، ما يصلحُ أن يكون

في محلِّ رفعِ خبرٍ، فإذا قَصدَ الظرفَ فهو في محلِّ نصبٍ، وإذا قصد المضـــاف إليـــه فـــالتخليطُ متمادٍ في تجاوزِ البدهيّات.

٨-١: سألَ المؤلِّفُ: "س ٢٢: متى تحذف نون (تكنْ) المجزومة ولماذا؟ "وأجاب:" جـــ ٢٢: إذا جاء بعد النون اسم ظاهر أوله متحرك. والحذف هنا (جواز وليس وجوباً) ..."[ص:٣٩].

وهذا خطأٌ. وإلاّ فماذا يقولُ المؤلِّفُ في مثلِ "فلا تكُ في مريةٍ ...، و لم نكُ مـــن المصلّيـــن ...، و ولم يكُ من المشركين ... "(١١) ؟ فقد حذفت النونُ، ولا يوجدُ بعدَها " اسمٌ ظاهر أوّلـــهُ متحرّكٌ " ، فبعدها حرفٌ ، وماذا يقولُ المؤلِّفُ في نحوِ" قالوا أولم تكُ تأتيكم رسلُكم ....، و فلـــم يكُ ينفعُهم إيمانُهم ...، ولم نكُ نطعمُ المسكينَ"(١٢) ، فالنونُ التي حذفت جاءت متبوعةً بفعلٍ .

والجوابُ الصوابُ: يجوزُ حذفُها بإطلاقٍ إلاّ إذا أُتبعت بهمزةِ وصْـــلٍ أو بضمـــيرِ نصـــبٍ متّصلٍ(١٣).

٩-١: سألَ المؤلِّفُ:"س٤٥:هل تقع جملة الشرط خبراً ؟ "وأجاب:"نعم، نحـــو: زيـــدٌ إنْ تعطهِ يشكرْكَ"[ص : ٤٣]. وأمّا الصوابُ فأنْ يكونَ الجوابُ: لا، لا تقعُ. وأمّا ما مثّلَ به فـــالخبرُ فيه محذوفٌ وجوبًا دلّ عليه جوابُ الشرطِ، وأدواتُ الشرطِ لها حقُّ الصدارةِ في جملتِها(١٤)

١٠-١: سألَ المؤلِّفُ : " س٥٩ : لماذا لم تعد (لا) نافية للجنس في قول الشاعر :

من يصلَ ناري بلا ذنب ولا ترةَ

يَصلَ بنار كريم غير غدّار "

ثُمَّ أجاب : " لأنها سبقت بحرف في (بلا ذنب) وواو العطف في (ولا تـــوة)." [ص:٤٥] ومن قالَ إنّ سبقَ " لا " بحرفٍ أو بالواوِ يجعلُها غيْرَ نافيةٍ للجنسِ ؟ ثُمَّ أليســـت الـــواوُ حرفًـــا ؟ والشرطُ ألاّ تُسبقَ بحرفِ جرٍّ وحسب(١٥) ؛ فهي في " بلا ذنبٍ " مسبوقةٌ بحرفِ جرٍّ، ولا يجـــوزُ أبدًا أنْ يقولَ المؤلِّفُ : " سبقت بحرفٍ "، وما بعد " لا " الثانيةِ معطوفٌ على السابق مجرورٌ، وقد أخطأَ المؤلِّفُ في ضبطِهِ " ولا ترةَ "، والصوابُ " ولا ترةٍ "، ثُمَّ إنَّ قولَهُ : " وواو العطـــف فـــي (ولا ترة)" تفسيرٌ غريبٌ، فسبقُ "لا " النافيةِ للجنسِ بحرفِ عطفٍ لا يؤثّرُ عليها، ولا يبطلُ كونَـــها

نافيةً للجنسِ، وشواهدُ ذلك لا تُحصى ولا تعدُّ؛ فلا حولَ ولا قوّةَ، ولا رفثَ ولا فسوقَ، ولا بأس ولا ضير ولا جدال .

١١-١: سأل المؤلِّفُ : " س٦٧ : هل يجوز أن يتقدم خبر لا العاملة عمل ليس على اسمها؟ " وأجاب: " (لا) فلا يقال : لا رجلَ أفضلُ منك ." [ص :٤٨].

ولم يفلحِ المؤلِّفُ في التمثيلِ لما أرادَ أنْ يمنعَهُ، فجاءَ بمثالٍ جعلَ فيه " لا " نافيةً للجنسِ، وحكمَ عليه بأنّه " لا يقالُ "، والتركيبُ مستقيمٌ "؛ لا رجلَ أفضلُ منك "، بل إنَّ هذا الضبطَ أكثرُ استقامةً من أيِّ ضبطٍ آخرَ، وكان على المؤلِّفِ أنْ يُقدِّمَ الخبرَ منصوبًا، وأنْ يُؤخِّرَ الاسمَ مرفوعًا؛ هكذا : " لا أفضلَ منك رجلٌ "، و " لا قائمًا أحدٌ "، فهذا مقصدُ النحويّين بتقديمِ الخبرِ(١٦) .

١٢-١: سأل المؤلِّفُ : " س٦٨ : هل يجب تقديم الفاعل على المفعول به ؟ " وكان ممّا يُنتظَرُ أنْ يكونَ الجوابُ البدهيُّ : لا، إلاّ إذا وُجِدَ ما يوجِبُهُ، ولكنَّ المؤلِّفَ أجابَ: " نعم؛ نحو : ما ضرب [زيدٌ إلا عمْراً .وإنما ضَرَبَ زيدٌ عمْراً]." [ص : ٤٨].

وكأنَّهُ أرادَ أنْ يجيبَ عن سؤالٍ مضمرٍ مؤدّاهُ : هل هناك مواطنُ يجبُ فيها تقدُّمُ الفاعلِ على المفعولِ ؟ وإلاّ فإنَّ إجابَتَهُ توجبُ منعَ تقديمِ المفعولِ على الفاعلِ منعًا قاطعًا، وهذا تجنٍّ على سَعَةِ لغتنا، وشواهدُ تقدُّمِ المفعولِ لا سبيلَ إلى حصرِها، ولا داعيَ للتمثيلِ .

ومثلُ هذا سؤالُهُ " س ٩٩: ما الذي سوّغ تقديم المفعول على الفاعل في قوله تعالى : (وإذا ابتلى ابراهيمَ ربُّهُ). [ص:٥٠] ومعنى " ما الذي سوّغ" يوجبُ أن يكونَ هذا التقديمُ وجهًا جائزًا لا أصيلاً. وكان ينبغي أن يسألَ :" ما الذي أوجبَ " ؛ فلا يجوزُ في الآيةِ ، ولا في مثلِها أن يتأخّرَ المفعولُ به .

١٣-١: سأل المؤلِّفُ : "س٨٢ : هل ينوب المفعول الثاني في باب (علمت)مناب الفاعل؟" وأجاب : " لا؛ فلا يقال في قولك : (علمتُ زيداً قادماً)، علمتُ قادمٌ لفساد المعنى." [ص:٥١].

والإجابةُ بالنفيِ قضيّةٌ خلافيّةٌ(١٧) قد لا يضيرُ الأخذُ بها ، ولكنَّ الكاتبَ تعثَّرَ في تحويلِ المثالِ من المبنيِّ للمعلومِ إلى المبنيِّ للمجهولِ، فقد حَذَفَ المفعولَ الأوّلَ وأبقى الفاعلَ وجاء

بالمفعولِ الثاني مرفوعًا؛ " علمتُ قادمٌ "، والصوابُ أنْ يصبحَ " عُلِمَ زيدًا قادمٌ "؛ فهذا هو ما أراد المؤلِّفُ منعَهُ.

١٤-١: سألَ المؤلِّفُ عن المواطنِ التي يجبُ فيها تأخيرُ المفعولِ عن الفاعلِ، وفي الإجابةِ حصرَها في ثلاثةٍ، جاء ثالثُها هكذا : " (ج) إذا كان صلة للحرف نحو : عجبت من أن ضرب زيداً."[ص:٦٠].

وبعيداً عن عدمِ اكتمالِ الإجابةِ، واقتصارِ المؤلِّفِ على موطنٍ واحدٍ، قسمَهُ إلى اثنين (("أ"و"ب"))(١٨)، فإنّ الموطنَ الثالثَ تكثّرٌ لا داعيَ له، وقد أخطأ المؤلِّفُ فيه تمثيلاً وتنظيرًا؛ فأمّا التمثيلُ فهو مختلٌّ ؛ فأين الفاعلُ لكي نعرفَ تقدّمَهُ أو تأخّرَهُ ؟ وأمّا التنظيرُ فإنّه لا يميّزُ بين وجوبِ تأخُّرِ المفعولِ عن الفاعلِ ووجوبِ تأخُّرِه عن الفعلِ، وما جاء به هو من مواطنِ تأخُّرِ المفعولِ عن الفعلِ وحسبُ، والتمثيلُ لذلك يكونُ بـ " عجبتُ من أنْ ضربَ عمرٌو زيدًا "، ويجوزُ بإطلاقٍ أنْ يتقدّمَ المفعولُ به على الفاعلِ؛ "عجبتُ من أنْ ضربَ زيدًا عمرٌو "، ولكنّ الذي لا يجوزُ هو تقدّمُ المفعولِ به على الفعلِ؛ لأنّ الفعلَ سُبِقَ بما له حقُّ الصدارةِ؛ فـ " أنْ " موصولٌ حرفيٌّ، ولا يجوزُ أن يتقدّمَ شيءٌ من صلتِهِ عليه(١٩)

١٥-١: سألَ المؤلِّفُ: " س٦٦: متى يجوز في المستثنى الرفع والنصب والجر؟ " وأجابَ: " نعم إذا استثنى بـ حاشا وعدا وخلا ولاسيّما. نحو : جاء القومُ خلا زيدٌ أو زيدا أو زيدٍ. - جاء القومُ حاشا زيدٌ أو زيداً أو زيدٍ. - جاء القومُ لاسيما زيدٌ أو زيداً أو زيدٍ." [ص : ٧٢] .

ولا داعيَ للتوقّفِ عند إجابةِ المؤلِّفِ عن " متى " بـ " نعم "، ولكنْ، إذا كان المؤلِّفُ قد نقلَ تعريفَ الاستثناءِ قبلاً، وأنّه إخراجٌ بـ " إلاّ " أو إحدى أخواتها [ص : ١٦] فهل يصدقُ هذا على " لاسيّما " ؟ وأين الإخراجُ في جملتها ؟ إنّها تزيدُ ما يأتي بعدها ولوجًا في حكمِ ما يسبقُها، فمن أين جاء بحشرِها مَعَ أدواتِ الاستثناءِ ؟ وكأنّ المؤلِّفَ قد سَمِعَ بأنّ هناك من يعدُّها حرفَ استثناءٍ فتبعَهُ دونَ أن يتنبّهَ أنّ ذلك ينقضُ تعريفَهُ للاستثناءِ، فضلاً على شذوذِهِ وعدمِ التفاتِ العلماءِ إليه.

والثابتُ في " حاشا " أنّها حرفُ جرٍّ، ولا يُنصبُ تاليها إلاّ إذا دخلت عليها "ما" شذوذاً(٢٠) فكيفَ يجعلُ المؤلِّفُ النصبَ مساويًا للجرِّ ؟ والأصلُ في " عدا " أنْ يُنصبَ تاليها، ومن الشاذِّ الجرُّ بها، وسيبويهِ يمنعُه، والجرُّ بـ " خلا " لهجةٌ قليلةٌ(٢١).

وبعيدًا عن هذا الشذوذِ الذي يجعلُهُ المؤلِّفُ مساويًا للأصلِ، فمن أينَ جاءتهُ مسألةُ الرفعِ بعد " حاشا وعدا وخلا " ؟ فالرفعُ لحنٌ ولا يجوزُ أصلاً، وعلى الرغمِ من ذلك فإنّ المؤلِّفَ يقدّمُهُ، في تمثيلِه، على النصبِ والجرِّ وكأنّه الوجهُ المختارُ المقدّمُ .

١٦-١: سألَ المؤلِّفُ : " س٧٠ : هل هناك أوجه لمناداة يا ابنَ أمي ؟ " وفي الإجابةِ جمعَ لهجاتِ العربِ؛ فصيحَها وشاذَّها، ولكنّه كثّرها من عندِه فقالَ : " نعم :هي : يا ابنَ أميَّ: يا ابنَ أمٍّ، يا ابن أمّا، يا ابن أمّاه، يا ابنَ أمَّ " [ص :٧٣] ولا أساسَ للوجهِ الأوّلِ، ولا للرابعِ؛ " يا ابنَ أمّاه "، ويبدو أنّه جاءه من خلطِهِ بينَ مناداةِ الأمِّ ومناداةِ ابنِها(٢٢).

١٧-١: سألَ المؤلّفُ " هل يجب دخول (قد) على الجملة الحالية التي فعلها مضارع؟ "

وكان يُنتظرُ أن يكونَ الجوابُ الصوابُ: لا ، ولكنّه أجابَ :" نعم ، نحو قوله تعالى :" لِمَ تؤذونني وقد تعلَمونَ".[ص : ٧٥] وهذا عجبٌ ؛ فقد جعلَ المؤلِّفُ القليلَ المؤوّلَ أصلاً ونسفَ الأصلَ الواجبَ؛ فالأصلُ في الجملةِ الحاليّةِ المضارعيّةِ ألاّ تقترنَ بـ " قد" ، وما جاء في الآيةِ التي ذكرها مضارعٌ منزلٌ منزلةَ الماضي، ومثلُ هذه الحالِ قليلٌ جدًّا في نصوصِ العربيّةِ .

ويُخيّلُ لي أن المؤلفَ أجابَ عن سؤالٍ آخرَ مؤدّاه "هل يجبُ دخولُ الواوِ على الجملةِ الحاليّةِ المضارعيّةِ المبدوءةِ بـ (قد)"؟

١٨-١: وسألَ: "لماذا سميت حروف الجرّ بحروف الإضافة؟" وأجابَ: "لأنها تضيف معنى الفعل إلى ما يليه نحو: مررت بزيد. ذهبت من عند زيدٍ. فهي التي أضافت الذهاب إلي." [ص:٨٥].

وقولُهُ: " إلى ما يليه "، بإرجاعِ الضميرِ إلى الفعلِ، وقولُهُ: " أضافت الذهاب إلي "، وهو صاحبُ التاءِ في " ذهبت " - يؤكّدان أنّه لم يَستبنِ المقصودَ من عبارةِ النحاةِ فتصرّفَ في

الصياغةِ فنسفَ المعنى ؛ " فحروفُ الإضافةِ تضيفُ إلى الأسماءِ المجرورةِ بها معانيَ الأفعالِ"(٢٣)، وعلى ذلك فالباءُ أضافت المرورَ إلى زيدٍ لا إلى المؤلّفِ ...

١٩-١: سألَ المؤلّفُ : " س١٣ : لماذا لم تضف الأسماء التالية : الضمائر، أسماء الأشارة، أسماء الموصول، أسماء الشرط، أسماء الاستفهام ؟ " وأجاب : "لأنها معرفة بلا إضافة." [ص: ٨٧] وكان قد عرّف اسمَ الاستفهامِ بقولهِ : " هو اسم مبهم يعرّف بالاستفهام. "، وعرّف اسمَ الشرطِ بقولهِ : " اسم مبهم يعرّف بالشرط بعده"[ص : ١٢].

وأنواعُ المعرفةِ هي : العلمُ والضمائرُ وأسماءُ الإشارةِ والأسماءُ الموصولةُ والمعرّفُ بـ " ألْ" التعريفِ، والمعرّفُ بإضافتِهِ إلى معرفةٍ، والنكرةُ المقصودةُ في النداءِ، وبعضُهم يضيفُ إلى ذلك ألفاظَ التوكيدِ(٢٤)، ولكنّ المؤلّفَ يجعلُ أسماءَ الشرطِ وأسماءَ الاستفهامِ معارفَ دون بيّنةٍ .

٢٠-١: سألَ المؤلّفُ: "بماذا يتبع النعت السببي المنعوت اللاحق له؟ " وأجابَ " ج ١٠: يتبع اللاحق في : الإفراد والتثنية والجمع . وفي التذكير والتأنيث." [ص: ٩٤] ويبدو أنّ هذه الإجابةَ من البدهيّاتِ الثابتةِ لدى المؤلّفِ؛ ذلك أنّه كان قد قالَ في أثناءِ تعريفهِ للنعتِ السببيِّ:" ... ويوافق الاسم المرفوع بعده في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث"[ص:٢٠].

وأصرفُ النظرَ عن قولهِ:" المنعوت اللاحق " فالمنعوتُ ، من حيثُ هو مصطلحٌ ، لا يكونُ أبدًا إلاّ سابقًا ، ولكنّ المؤلّفَ أرادَ" سببيّ المنعوت" ، وأمّا إجابتُه عن هذا السؤالِ ، وتعريفُهُ قبلَ ذلك فهما يهدمان أصلاً عريضًا من أصولِ النعتِ السببيِّ ؛ فمن بدهياتهِ أنّه لا يُثنيّ أبدًا ولا يجمعُ مطلقًا إلاّ إذا كان جمعَ تكسيرٍ فإنّ جمعَهُ جائزٌ لا واجبٌ ، وإجابةُ المؤلّفِ توجبُ على الطالبِ أن يقولَ :" هذا سؤالٌ مختلّ ركناه" ، و" هذا طالبٌ مجدّون معلموه " ،وهذا الذي يتأدّى عن تحديدِ المؤلّفِ لحنٌ فاحشٌ.

٢١-١: طلبَ المؤلّفُ: "س ١٩: اذكر ثلاث وظائف لحتى " وجاء الجوابُ هكذا: "ج ١٩: – النصب مع أن مضمره بعدها نحو: "حتى يرجعَ إلينا موسى" .
الجر " " " نحو : " سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر".
العطف " " " نحو : قَدِمَ الحجّاجُ حتى المشاة. " [ص:٩٧].

والإشاراتُ التي وضعها المؤلِّفُ تدلُّ ببداهةٍ، عندَ العارفينَ بالترقيمِ، على تكرارِ ما فوقَها وإعادتِهِ كما هو؛ وهل هناك " أنْ مضمرةٌ " بعد "حتىّ" الجارّةِ أو العاطفةِ فيما مثّل به ؟ إنّ هذا لمن المواطنِ التي يستحيلُ فيها تقديرُ " أنْ " . أم هل يُدخلُ المؤلِّفُ " أنْ " المصدريّةَ على الأسماءِ ؟ أم هل يفصلُ بها بين الجارِّ ومجرورِهِ ؟.

٢٢-١: طلبَ المؤلِّفُ : "س٢٢: مثّل لما يأتي في جمل تامة :

أ. إذا عطفت على ضمير متصل بارز أو مستتر فيجب فصله بضمير منفصل أو غيره .

ب. يعطف على الضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط " [ص:٩٨]

والمطلبُ الثاني ينقضُ التعميمَ الذي اقترفَهُ المؤلِّفُ في المطلبِ الأوّلِ؛ فقد أوجبَ في الأوّلِ أنْ يُفصلَ " الضميرُ المتّصلُ البارزُ أو المستترُ " بفاصلٍ كائناً ما كان الضميرُ، وهذا يشملُ الضمائرَ بأنواعِها، ولكنّه عادَ في المطلبِ الثاني إلى تقريرِ أنّ العطفَ على ضميرِ النصبِ، متّصلاً ومنفصلاً يكونُ بلا شروطٍ.

فبأيِّ المتناقضين يأخذُ الطالبُ؟ ثُمّ إنّ المؤلِّفَ توخّى في تمثيلِه للمطلبِ الثاني أن يجيء بمثالٍ كان يحسنُ أن يُمثّلَ بغيرِه؛ فقد جاءَ بـ " إيّاك والأسدَ "، والأوْلى في هذا المثالِ أن تكونَ الواوُ لعطفِ جملةٍ على جملةٍ، وأن تكونَ " الأسدَ " منصوبةً بفعلٍ آخرَ غيرِ الذي نصبَ الضميرَ، والقولُ بعطفِ " الأسد " على " إيّاك " ضعيفٌ جدًّا جدًّا(٢٥).

٢٣-١: قال المؤلِّفُ: "أعرب ما تحته خط في الجمل التاليةِ"... ج: إنا أنزلناه قرآناً عربياً، وجاءَ الإعرابُ " ج- مفعولاً به ثانياً و " عربياً " : (صفة). " [ص :٩٩] .

وتقتضي صيغةُ السؤالِ أن يرفعَ هكذا " مفعولٌ به ثانٍ ...." ولكنّه نصبَ هذا وسابقَهُ ورفعَ بعضَ ما تبعَهُ، و لكنْ، هل هناك فعلٌ لازمٌ تصيّرُهُ الهمزةُ متعدّيًا إلى مفعولين؟ فـ "أنزلَ" لا تنصبُ إلاّ واحدًا. ثُمّ إنّ الآيةَ الكريمةَ من الأمثلةِ الفاقعةِ، لدى النحاةِ على مجيءِ الحالِ جامدةً إذا كانت موصوفةً(٢٦)، والإعرابُ الذي لا يجوزُ إلاّ هو: قرآناً حالٌ منصوبةٌ.

٢٤-١: يسألُ المؤلِّفُ: " س٤٤: ما إعراب كأين؟ " ويجيب : " اسم مبني في محل رفع مبتدأ. والجملة بعدها خبر في الغالب. " [ص:١١١].

وتجاوزاً عن الغالبِ وغيرِ الغالبِ، فخبرُ " كأيّن " إذا وقعت مبتدأً لا يكونُ إلاّ جملةً فعليّةً، وقد يقعُ، في غيرِ الغالبِ، جملةً اسميّةً، ومن الشذوذِ الذي لا يلتفتُ إليه أن يكونَ خبرُها مفرداً (٢٧)، تجاوزاً عن هذا فكيفَ يطلبُ المؤلِّفُ إعرابَ " كأيّن " في الهواءِ الطلق؟ وهل يُعربُ " الكأيّنات " التاليات مبتدآت؛ " كأيّن من خطأ اقترفتُ "، و " كأيّن من قوم أهلكَ اللهُ " و ... ؟إنّ " كأيّن " مثلُ " كم " في وقوعِها في موقعِ رفعٍ أو في موقعِ نصب، ولا تفارقُها إلاّ في كونِها لا تقعُ في موقعِ جرٍّ، ثُمَّ لا يكونُ إعرابُها إلاّ بعدَ استخدامِها في كلامٍ تامٍّ.

٢٥-١: طلبَ المؤلِّفُ إعرابَ الأعدادِ في بعضِ الجملِ، منها " ب- جاء الرجلُ الحاديْ عشرَ والثانيْ عشر. " ثُمّ أعرب: "ب- الحاديْ: مبني على السكون. وعشر مبني على الفتح لا محل له في الإعراب (صفة). الثاني: مبني على السكون. وعشر مبني على الفتح لا محل له في الإعراب(صفة). " [ص : ١١٣].

ولن أتوقّفَ عندَ تسكينِ المؤلِّفِ لشين" عشرَ "، ولكن يبدو أنّه قد صاغَ العددَ باللغةِ العاميّةِ، ثم أعربَهُ بلغةٍ مقاربةٍ، ولا يجوزُ إسكانُ الياءِ في " الحاديَ عشرَ " و " الثانيَ عشرَ " ففتحها واجبٌ؛ قال سيبويه : " وإذا أردت أن تقولَ في أحدَ عشرَ كما قلتَ " خامس " قلتَ : حادي عشرَ، وتقولُ : ثانيَ عشرَ، وثالثَ عشرَ، وكذلك هذا إلى أن تبلغَ تسعةَ عشرَ ويجري مجرى خمسةَ عشرَ في فتحِ الأوّلِ و الآخِرِ "(٢٨)، ومثلُ هذا لدى المبرّدِ وابنِ السرّاجِ وغيرِهم(٢٩)، ثمّ إنّ العددَ الأوّلَ لا ينطبقُ عليهِ تعريفُ المؤلِّفِ للمقصودِ بـ " لا محلّ له في الإعراب"، أم كيف يكونُ لا محلَّ له من الإعرابِ ثُمَّ يكونُ صفةً ؟ إنّه عددٌ مبنيٌّ على فتحِ الجزأين في محلِّ رفعٍ. و " الثانيَ عشرَ " معطوفٌ على " الرجل " إذا أبقينا التركيبَ كما ذكرَهُ المؤلِّفُ، وكانَ من حقّهِ أن يكونَ " جاء الرجلان الحاديَ عشرَ والثانيَ عشرَ"، بتثنيةِ الموصوفِ وتفريقِ الصفةِ، ولا يكونُ الرجلُ موصوفاً بـ " الحاديَ عشرَ والثانيَ عشرَ " معًا، أو كانَ عليهِ أن يعيدَ كلمةَ رجلٍ هكذا " جاءني الرجلُ الحاديَ عشرَ والرجلُ الثانيَ عشرَ". ثُمَّ كيف يعربُهُ المؤلِّفُ صفةً وهو معطوفٌ ؟

وأنا عارفٌ أنّ ثَمَّ لهجةً قبيحةً تسكّنُ الياءَ، وتسكينُها، كما يفسّرُه ابنُ يعيشَ، يوجبُ أن تكون الكلمةُ معربةً إعرابَ المنقوصِ(٣٠)، فإذا أرادَ المؤلّفُ هذا الوجهَ فقد أخطأ في إعرابِهِ، ثُمّ كان عليه ألاّ يبني بقيّةَ الأعدادِ المركّبةِ، وأن يقولَ، وِفاقًا لهذه اللهجةِ:"الرجلُ السابعْ عَشَرَ أو الثامنْ عَشَرَ".

٢٦-١: وممّا طلبَ إعرابَهُ "د- انتظرتك أربعَ ساعاتٍ" ، قال في إعراب "أربع":" أربعَ: ظرف زمان منصوب." [ص :١١٣] ، وكان قد سألَ ذاتَ مرّةٍ " س ٢٨: كيف تعرب كلمة (جميع) في قولك : سرت جميعَ اليوم" وأجاب :" ظرف زمان منصوب" [ص : ٦٥]، فهل تدلُّ "أربع" على زمانٍ ؟ أم هل تدلُّ عليه كلمةُ "جميع" ، ومن البدهيّ أنّ إعرابهما ظرفين خطأٌ ، إنهّما نائبتان عن الظرفِ ، أو مفعولٌ فيهما.

٢٧-١: سألَ المؤلّفُ عن أحكامِ العددِ "ثمان" في النحوِ، وضمّنها "٢ ــ تبقى ياؤه في حالة النصب ويعامل معاملة الاسم الممنوع من الصرف تقول: شاهدت ثمانيَ من النساء" [ص: ١١٥].

وهذا الذي انتخبَهُ ووجّهَ الطلبةَ إلى استخدامِهِ موغلٌ في شذوذِهِ، بل هو خطأٌ؛ فَلِمَ يمنعُ من الصرفِ ؟ إنَّه اسمٌ مفردٌ وليس جمعًا وإنْ أشبهَ صيغةَ منتهى الجموعِ، قال سيبويهِ : " قلتُ : فما بالُ ثمانٍ لم يُشبه صحارِي وعذارِي ؟ قال : الياءُ في ثماني ياءُ الإضافةِ [أي النسب] أدخلتها على فعالٍ كما أدخلتها على يَمانٍ وشآمٍ، فصرفتَ الاسمَ إذْ خففّت كما صرفته إذْ ثقّلتَ يمانيٌّ وشآميٌّ ... "(٣١) .

٢٨-١: طلبَ المؤلّفُ ذكرَ الجملِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ ، وقد جاءَ في الإجابةِ " ٨- الجملة الواقعة مبتدأ نحو :" إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون" (البقره ٦). والتقدير إنذارُك أو عدم إنذارك سواء . ٩- الجملة الواقعة فاعلاً:" ألم يأْنِ للذين أمنوا أن تخشعَ قلوبهم لذكر الله" . (جملة أن تخشع) في محل رفع فاعل (يأن)." [ص:١١٧].

وفضلاً على الخطأ في "أمنوا" والصوابُ " آمنوا" ، والخطأ في استخدامِ "أو" بدلاً من الواوِ في قولِهِ" إنذارك أو عدم إنذارك سواء" والصوابُ " إنذارُك وعدمُهُ سواءٌ" -فإنّ الكلامَ يشتملُ على

خلطٍ غيرِ مسوّغٍ بينَ المصدرِ المؤوّلِ والجملةِ، ولا يمكنُ أنْ يُعدَّ المصدرُ جملةً ، فهو في حكمِ المفردِ ،ثُمَّ إنّه لا عهدَ للعربيّةِ بوقوعِ المبتدأِ أو الفاعلِ جملةً أبدًا . ولكن يبدو أنّ المؤلِّفَ اختطفَ بعضَ هذا الكلامِ من "مغني اللبيب" ولكنّه لم يتنبّه إلى مضمونِ كلامهِ وإشارتهِ إلى أنّ من زعمَ أنّ "أنذرتهم" مبتدأ لم يؤوّلها بمصدرٍ(٣٢).

٢٩-١: في ذكرِ الجملِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ جاءَ المؤلِّفُ بـ "٤- جملة جواب الشرط: والله لأكرمنّك ." [ص: ١١٨] وطلبَ في موضعٍ لاحقٍ إلى الطلبةِ أن يمثّلوا لبعضِ أنواعِ اللامِ، وجاءَ آخرُها "ح- لام الشرط"، وجاء الجوابُ "ح- وَلَيَحْمِلُنَّ أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم" [ص:١٣٠].

وقد يُعذرُ المؤلِّفُ في صعوبةِ إدراكِهِ لنوعِ اللامِ في " وَلَيَحْمِلُنَّ أَثقالَهم " فالقسمُ مقدّرٌ، وهذه لامُ جوابِه! أمّا أن يتعثّرَ ويمثّلَ لجوابِ الشرطِ بجوابِ قسمٍ مبدوءٍ بقسمٍ صريحٍ فاقعٍ " والله لأكرمنّك " فهذا إخلالٌ بأبسطِ البدهيّاتِ،أم هل يقدّرُ المؤلِّفُ شرطًا محذوفًا؟ ولا يمكنُ أنْ يقترن جوابُ الشرطِ باللامِ!

٣٠-١: يطلبُ المؤلِّفُ استخراجَ الجملِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ في بعضِ الشواهدِ منها:

يا ليت شعري والمنى لا تنفع

هل أغدون يوماً وأمري مجمع

وممّا استخرجَهُ المؤلِّفُ " هل أغدونْ ← مفعول به للمصدر (شعر) " [ص: ١٢١].

ومعروفٌ أنّ أدواتِ الاستفهامِ لها حقُّ الصدارةِ، ولا يعملُ فيها، ولا فيما يليها، شيءٌ ممّا يسبقُها، عدا جرّها بالإضافةِ أو بحرفِ جرٍّ، فهي تعلّقُ ما يسبقُها عن العملِ(٣٣)، فهذه واحدةٌ، وواحدةٌ أخرى ألم يكن المؤلِّفُ قد اختبرَ الطلبةَ سائلاً " هل يعمل المصدر عمل فعله؟ " ومجيبًا " نعم " [ص : ١٠٣]؟ فلِمَ يريدُ لهذا المصدرِ أن يعملَ عملاً ما كانَ فعلُهُ ليستطيعَهُ؟ فـ " شعر " مصدرٌ لفعلٍ لازمٍ.

وثالثةٌ، كيفَ يمكنُ أن يعملَ المصدرُ في مفعولٍ مفصولٍ عنه بجملةٍ معترضةٍ طويلةٍ، ومن أهمِّ شروطِ عملِهِ ألاّ يُفصلَ عن معمولهِ بفاصلٍ(٣٤).

ثُمَّ إنّ تقديرَ الكلامِ هو " ليت شعري مخبرٌ، أو ليتني أعلمُ، أو ليت علمي مخبرٌ ... بكذا " فجملةُ الاستفهامِ متعلّقةٌ بخبرِ " ليت " وليسَ باسمِها. وثَمَّ باءٌ مقدّرةٌ، قبلَ جملةِ الاستفهامِ.

٣١-١: سألَ المؤلِّفُ: " س ١٤: ما شروط مجيء (أنْ) مفسرة؟ " وأجابَ : " جـ ١٤:

١. أن يقع قبلها فعل بمعنى القول. أما إذا وقع بعدها مفرد فليست مفسرة.
٢. ألاّ يتصل بـ (أن) شيء من صلة الفعل كحرف الجر نحو:كتبتُ إليه بأن قم.
٣. أن يكون ما قبلها وما بعدها كلاماً تاماً. كما في قولك: كتبتُ إليه أنْ قُم" [ص:١٢٦]

وكانَ قدْ مهّدَ لذلك بطلبِ التمثيلِ لبعضِ أنواعِ (أن) ومنها أنْ المفسِّرةُ، ومثّلَ لها بـ"كتبت إليه أنْ قُمْ" [ص:١٢٦] ثُمَّ أعقبَ ذلك بسؤالٍ آخرَ " اذكر وظائف أن في الجملة العربية " وجاءت الوظيفةُ الثالثةُ هكذا " ٣- التفسير نحو: كتبت إليه أن قم " [ص:١٢٧].

وعلى الرغمِ من أنَّ المؤلِّفَ ينقلُ من كتبِ النحوِ فإنّه تعثّرَ في فهمِها وإعادةِ صياغتِها؛ لفَّقَ الشرطَ الأوّلَ من شرطين وأخلَّ بهما معًا، ذكرَ جزءا من شرط ثُمَّ أقحمَ معَهُ الاستدراكَ على شرطٍ لَمْ يذكرْهُ؛ فقولُهُ: " أما إذا وقع بعدها مفرد ... " لا علاقةَ له بما يسبقُهُ. والشرطُ الأوّلُ الذي بدأ به، بتمامِهِ " أنْ تسبقَ بفعلٍ بمعنى القولِ دونَ حروفِهِ، فإذا سبقت بلفظِ القولِ فليست تفسيريّةً"، والجزءُ الثاني من الشرطِ الأوّلِ هو استدراكٌ على شرطٍ مؤدّاه أنْ تُتبعَ بجملةٍ، أمّا إذا وقع بعدها مفردٌ فليست تفسيريّةً(٣٥).

والشرطُ الثالثُ جمعَ فيه المؤلِّفُ بينَ شرطين هما: أنْ تُسبقَ بكلامٍ تامٍّ وأنْ تُتبعَ بكلامٍ تامٍّ (٣٦) فمزجهُما؛ " أنْ يكونَ ما قبلها وما بعدها "، ومجيئُهُ بالخبرِ مفرداً " كلامًا تامًّا " أوجبَ أنْ يكونَ ما يسبقُها معَ ما يتبعُها كلامًا تامًّا فنسفَ الشرطين معًا.

ثُمَّ لِمَ تكرارُ الأسئلةِ وتكرارُ الإجابةِ ؟ وليتهُ لم يكرّر مثالَهُ " كتبتُ إليه أنْ قمْ "، فإذا كانت "أنْ " فيه تحتملُ أنْ تكونَ تفسيريّةً فمن الأوْلى والأقوى أنْ تكونَ مصدريّةً؛ قالَ سيبويهِ مرجّحًا

جعلَها مصدريّةً على جعلِها تفسيريّةً، وقد عقّبَ على مثلِ المثالِ المذكورِ، قالَ: " وأمّا قولُهُ: كتبتُ إليه أنِ افعل، وأمرتُه أنْ قمْ، فيكونُ على وجهين : على أنْ تكـــونَ أنْ التـــي تنصـــبُ الأفعـــالَ ووصلتها بحرفِ الأمرِ والنهي... والدليلُ على أنَّها تكونُ أنْ التي تنصبُ، أنَّـــك تُدخـــلُ البـــاءَ فتقول : أوعزتُ إليه بأن افعل، فلو كانت أيْ لم تدخلها الباء"(٣٧).

٣٢-١: ختمَ المؤلِّفُ أسئلةَ النحوِ بثلاثةِ أسئلةٍ عن إعرابِ بعضِ الألفاظِ، وأخطأَ في اثنيـــن منها؛ فقد سألَ: " كيف تعرب (ذا إهالة)في قولهم : " سَـــرْعانَ ذا إهالـــة "؟ " وأجـــابَ : " ذا : تمييز منصوب بالألف وإهالة مضاف إليه. وفاعل سرعان ضمير مستتر. " [ص : ١٤٣]

وليتَ المؤلِّفَ، وقد استنسخَ كتابَةً من كتابي ابنِ هشامٍ، أفادَ من ذاك الفصلِ الذي عقدهُ لينبّـــهَ فيه إلى تجنّبِ الإعرابِ قبلَ معرفةِ المعنى(٣٨)، ولو رجعَ إلى مصادرِ هـــذا المثـــلِ لوجـــدَهُ " سَرعانَ ذا إهالةً " أو " سرعانَ ذي إهالةً "(٣٩) ولو وقفَ على سياقِ قولِهِ لعرفَ أنّ " ذا " مـــن أسماءِ الإشارةِ؛ ولا يشكّ أبدًا أنّه فاعلُ اسمِ الفعلِ، و " ذي " اسمُ إشارةٍ للمؤنّثِ، والســـياقُ قـــابلٌ لهذا وذاك. و " إهالةً " هي التمييزُ أو الحالُ. ويبدو أنّ المؤلِّفَ تعجّلَ في استنساخِهِ، ومن بدهيّـــاتِ المبنيّاتِ ، واسمُ الإشارةِ منها ، أنّها لا تضافُ ، ومن بدهيّاتِ التمييزِ أنّه نكرةٌ ، ولكنّ المؤلّـــفَ يُؤالفُ بينَ المتناقضاتِ .

ثُم سألَ: " ما إعراب (نعمّا) في قوله تعالى: " إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي"." وأجـــاب: " جـــ٦٤: ١- نعم: فعل جامد وفاعله ضمير مستتر و (ما) تميـــيز (مخصـــوص بـــالمدح) ..." [ص:١٤٣] ومن بدهيّاتِ تركيبِ جملةِ المدحِ أو القدحِ أنّ المخصوص بالمدحِ هو الضميرُ " هـــي " العائدُ على الصدقاتِ.

ثانيًا: الإجاباتُ القاصرةُ أو المختلّةُ

١-٢: سألَ المؤلِّفُ: " س١١: ما المقصود بالإعراب؟مثّل. " وأجاب: " تغيـــير أواخـــر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديراً. ومثال اختلاف العوامل لفظاً: جـــاءني زيـــدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ. ومثال التقدير: هذا فتىً، ورأيت فتىً، ومررت بفتىً " [ص:٨].

وجليٌّ أنّ المؤلِّفَ جعلَ الاختلافَ في اللفظِ أو التقديرمرّةً موجّهًا إلى العاملِ ومرّةً أخرى إلى المعمولِ؛ فقد مثّلَ أوّلاً لاختلافِ العواملِ لفظًا، وكانَ ممّا ينتظرُ أن يمثّلَ بعد ذلك لاختلافها تقديرًا، ولكنّه جاءَ بعواملَ مختلفةٍ ومثّلَ لتقديرِ الإعرابِ، وإنّما المقصودُ بـ " لفظًا أو تقديرًا " اختلافُ " آخرِ الكلمةِ "، ولا يعودُ ذلك إلى العواملِ كما توهّمَ المؤلِّفُ.

ثمَّ لا أعرفُ كيفَ تختلفُ الحركةُ " لفظًا وتقديرًا " معًا؟. والصوابُ: لفظًا أو تقديرًا، فالشيءُ لا يكونُ ملفوظًا مقدّرًا في الوقتِ ذاتِهِ.

٢-٢: سأل المؤلِّفُ: " ما المعرب؟ مثّل. " وأجابَ: " هو الاسم الذي اختلفت هَيْئَةُ آخره باختلاف العوامل نحو: جاء زيدٌ .... " [ص: ٨]، وأعقبَ ذلك بسؤال " ما المبني؟ مثّل. " ثُمَّ أجاب: " هو الاسم الذي تكون حركة آخره أو سكونه لا بعامل أوجب ذلك، نحو: أينَ زيدٌ؟ ومتى القتالُ؟ جاء الذي رأيته بالأمس. " [ص: ٨].

والإجابةُ عن كلٍّ منهما قاصرةٌ؛ فالمعربُ أو المبنيُّ، كما جاءَ في تعميمِ السؤالِ، ليسَ قصرًا على الأسماءِ؛ فهناكَ أفعالٌ مبنيّةٌ وأخرى معربةٌ، والحروفُ كلُّها مبنيّةٌ، ولكنْ، يبدو أنّ المؤلِّفَ يفصّلُ الإجابةَ وَفْقًا لسؤالٍ كانَ يفكِّرُ فيهِ؛ وكأنّه أرادَ أنْ يسألَ: ما الاسمُ المعربُ؟ وما الاسمُ المبنيُّ؟.

ثمَّ إنّ هذين التعريفين يخرجانِ الأسماءَ المعربةَ التي لا تظهرُ حركتُها؛ نتيجةً للتعذّرِ أو اشتغالِ المحلِّ ، يخرجانِها من المعرباتِ ويدخلانِها معَ المبنيّاتِ؛ فـ " كتابي " و " عيسى " و " فتًى " تدخلُ وجوبًا في تعريفِ المؤلِّف للمبنيِّ، وتخرجُ مكرهةً من تعريفِهِ للمعربِ.

٣-٢: سألَ المؤلِّفُ: "ما العَلَم؟ مثّل." وأجابَ: "هو الاسم الذي يعيّن مسمّاه نحو: زيد." [ص:٩].

أَوَ لا تعيّنُ أسماءُ الإشارةِ مسمّاها؟ أَوَ لا يعيّنُ الضميرُ مسمّاه؟ ... إنّ الإجابةَ قاصرةٌ توجبُ أن تكونَ المعارفُ كلُّها أعلامًا؛ فهي تعيّنُ ما يُسمّى بها.

٤-٢: عرّفَ المؤلِّفُ تنوينَ التنكيرِ، ثمَّ أتبعَهُ بقولِهِ:"ولايوجد إلاّ في الأصوات وأسماء الأفعال مثل صهٍ."[ص: ١٢].

وما الأصواتُ التي يوجدُ فيها هذا التنوينُ؟ فالأصواتُ شيءٌ وأسماءُ الأصواتِ شيءٌ آخـرُ، وهي المقصودةُ في هذا السياقِ. ثُمَّ إنّ هذا التنوينَ يوجدُ بإطلاقٍ في أسماءِ الأصـواتِ وأسـماءِ الأفعالِ وفي الأعلامِ المختومةِ بـ " ويه "، وفي الأسماءِ الممنوعةِ من الصرفِ، وهو يفرّقُ بيـن معرفةِ هذه الطوائفِ ونكرتِها، ولا يخلو كتابٌ من كتبِ النحوِ من الإشارةِ إلى هذه الطوائفِ(٤٠).

٥-٢: سأل المؤلِّفُ: " ما المقصود بخبر لا النافية للجنس؟ " وأجاب: " هو المسند إلـى اسم لا بعد دخولها بلا تبعية نحو: لا غلام رجلٍ ظريفٌ. وظريف لا يمكن أن يقع صفة (تابعـاً) لاسم (لا) النافية للجنس. لأنّ المضاف لمنفي بلا لا يوصف إلا بمنصوب. " [ص:١٤].

و"المضاف لمنفي بلا " في المثالِ هو كلمةُ " رجلٍ "، وهي مجـرورةٌ حتمًـا وصفتُـها، إذا وصفت، مجرورةٌ حتمًا. أرادَ المؤلِّفُ أنْ يقولَ: لأنّ المنفيَّ بـ " لا " إذا كانَ مضافًا لا يوصـفُ إلاّ بمنصوبٍ، ولكنّه خلطَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه.

ومثلُ هذا الموطنِ، في اشتباهِ " المضافِ إليهِ " بغيرِه على المؤلِّفِ، ما جاءَ في كلامِهِ علـى الموطنينِ اللذينِ يتوجّبُ فيهما عطفُ البيانِ؛ فقد جعلَ الثانيَ هكذا " أن يكون المتبوع محلى بـأل، والتابع خاليا منها مضافاً إليه صفة محلاة بأل : أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ " [ص:٩٦].

و" زيدٌ " هو التابعُ الخالي من "ألْ " ، فهل هو " مضاف إليه صفة محلاة بأل "؟ إن المضافَ إليهِ هو " الرجلُ " وهو المتبوعُ. أرادَ المؤلِّفُ أنْ يقولَ: أن يكونَ المتبوعُ محلًّى بـ " ألْ "مضافًـا إليهِ صفةٌ محلاّةٌ بـ " ألْ " ...

٦-٢: سألَ المؤلِّفُ عن تعريفِ الاختصاصِ ثمَّ أجابَ: " تخصيص حكم علّق بضمير مـا تأخر عنه من اسم ظاهر معرّف. نحو: نحن العربَ أقرى الناس للضيفِ". [ص:١٥].

والاسمُ الظاهرُ المعرّفُ، بهذا التعميمِ، يبيحُ للطالبِ أن ينصبَ المعارفَ كلَّها، عدا الضمـائرَ، على الاختصاصِ، والمعرفةُ التي تنصبُ على الاختصاصِ، معروفٌ تحديدُها متداولٌ فـي كتـبِ النحوِ(٤١).

ومثلُ هذا التعميمِ إطلاقُ المؤلِّفِ لتعريفِ المفعولِ فيه بقولِه: " هو زمان أو مكان وقع فيه فعل مذكور حقيقة نحو: خرجْتُ يوم الجمعة ... " [ص:١٥].

فهل يعدُّ المؤلِّفُ " يومَ الجمعةِ " في قولنا: " خرجتُ في يومِ الجمعةِ " مفعولاً فيه؟ إنّه يدخلُ في تعريفه دونَ اعتراض.

ومثلُ ذلكم قولُ المؤلِّفِ في تعريفِ الإضافةِ اللفظيَّةِ: " هي إضافة المشتقات إلى معمولها وهي لا تفيد إلاّ تخفيفاً في لفظ المضاف نحو ... " [ص: ١٨].

وكانَ ممّا يتوجّبُ عليهِ أن يقيّدَ تلكم المشتقّاتِ بلازمةٍ " التي للحالِ أو الاستقبالِ "(٤٢) ، وإلاّ دخلت التي للمضيِّ في تعريفهِ ، ولا سبيلَ إلى دخولِها.

٢-٧: سألَ المؤلِّفُ: " ما المقصود بـ (حتى الابتدائية)؟ " وأجاب: " هي حرف يليه جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ وخبر ومنها أخذت التسمية. نحو: ... " [ص:٢١]

وماذا يعدُّ المؤلِّفُ " حتّى " التي تدخلُ على جملةٍ فعليّةٍ فعلُها ماضٍ؟ أم ماذا يعدُّ " حتّى " التي تدخلُ على مضارعٍ مرفوعٍ، زمنُهُ حالٌ حقيقيّةٌ أو مؤوّلةٌ؟(٤٣).

٢-٨: يسألُ المؤلِّفُ: " ما المقصود بالجملة الصغرى؟ " ويجيب: " هي الجملة التي تقع خبراً للمبتدأ أو إن وأخواتها أو كان وأخواتها أو ظن وأخواتها نحو: زيدٌ يقول الحق. وإن زيداً يقول الحق. وظننت زيداً يقول الحق "[ص:٢٠]

وكأنّ المؤلِّفَ قد تعثّرَ في فهمِ ما نقلهُ عن ابنِ هشامٍ في توضيحِ هذا المصطلحِ(٤٤)، والجملةُ الصغرى لا يشترطُ فيها أن تكونَ خبرًا عن شيءٍ، بل هي الجملةُ البسيطةُ التي تتكوّنُ من ركني الجملةِ البسيطين؛ الفعلِ وفاعلِهِ أو نائبِهِ، والمبتدأِ مَعَ خبرِهِ المفردِ. وهذه الجملةُ قد تكونُ طليقةً، نحوُ: المصابُ جللٌ، وأخفقَ الطالبُ، وقد تكونُ خبرًا، نحو: " يقولُ الحقَّ " التي جاءت خبرًا عن زيدٍ في بعضِ ما مثّلَ بهِ المؤلِّفُ.

ولكنّ المؤلِّفَ عادَ ليطلبَ " مثّل لما يأتي في جمل تامة ... ج- الجملة الصغرى. د- الجملة الكبرى " وجاءَ التمثيلُ " ج- زيدٌ يقول الحقَّ د- كان زيدٌ يقولُ الحقَّ " [ص: ١١٦].

والإجابةُ تنسفُ ما يمكنُ أن يكون الطالبُ قد عرفَهُ، فلا فارقَ بينَ الجملتين أبدًا. وكلٌّ منهما كبرى بكاملِها، ولكنّها تشتملُ على جملةٍ صغرى ، فضلاً على أنّه كان قد مثّلَ بهما في تعريفِهِ للجملةِ الصغرى . أم ما الذي ينقلُ إلى الطالبِ أنّ المؤلّفَ يريدُ من الجملةِ الأولى خبرَها، لا كلّها، ويريدُ الجملةَ الثانيةَ كلّها؟.

٩-٢: قالَ المؤلّفُ في تحديدِ المقصودِ بالأسماءِ الستّةِ: "هي (أب، أخ، حم، فم، ذو، هَنٌ) تشترك في نمط معين من الإعراب وهو. الواو رفعاً والألف نصباً، والياء جراً. وتضاف إلى غير ياء المتكلم ولا تصغر ولا تجمع نحو: (جاء أبو زيد، رأيتُ أبا زيدٍ، مررت بأبي زيدٍ)." [ص:٢٧].

وغريبٌ أن يذكرَ المؤلّفُ " فمًا " دون " فو "، وأن يقحمَ ذاكَ السادسَ؛ والنقصُ فيه أحسنُ(٤٥)، وأغربُ من ذلكم أنْ يذكرَ شروطَ إعرابِها بصيغةِ الوصفِ الدائمِ فقولُه: " وتضاف إلى غير ياء المتكلم ..." يُفهمُ أنّ هذه الأسماءَ لا يمكنُ أن تضافَ إلى ياءِ المتكلّمِ ، وأنّها لا تصغّرُ ولا تُجمعُ.

١٠-٢: سألَ المؤلّفُ: "س٨: ما هي علامات بناء الأسماء؟" وأجاب: "الفتحة والضمة والكسرة والسكون، نحو: متى السفر؟ وأينَ تسكن؟ ويا زيدُ أقبل، وسلّمت عليه أمسِ ." [ص:٣٠].

وفضلاً على الخلطِ في المصطلحِ بينَ علاماتِ الإعرابِ وعلاماتِ البناءِ، فالأصلُ أن يقولَ: الفتحُ والضمُّ والكسرُ – فإنّ الجوابَ منقوصٌ ؛ فقد جاءَ السؤالُ عامًّا ولكنّ الجوابَ جاءَ خاصًّا، والتعميمُ الذي في السؤالِ كانَ يوجبُ على المؤلّفِ ألاّ يقتصرَ على علاماتِ البناءِ الرئيسةِ، وأن يمتدّ إلى العلاماتِ الفرعيّةِ، فالألفُ والواوُ، مثلاً، من علاماتِ بناءِ المنادى، والياءُ والألفُ، مثلاً آخرَ، من علاماتِ بناءِ اسمِ " لا " النافيةِ للجنسِ.

وما نسيَهُ المؤلّفُ في الإجابةِ عن سؤالاتٍ كانت تقتضي التحديدَ القاطعَ كثيرٌ، منه:

أ. عرّفَ الجرَّ وجعلَهُ بحرفِ جرٍّ أو بالإضافةِ، ولكنَّهُ نسيَ التبعيَّةَ [ص:١٩].

ب. طلبَ تحديدَ أخواتِ " كان " وجاء بها، ونسيَ " أضحى " [ص:٣٨].

ج. في ذكرِهِ لألفاظِ التوكيدِ جاءَ بالنصفِ، وتركَ النصفَ الآخرَ [ص:١٩].

د. سألَ المؤلِّفُ: " كم نوعاً الخبر " وأجاب: نوعان، ذكرهما ونسيَ الثالثَ، " شبهَ الجملةِ" [ص:٤٣].

هـ. سألَ: " متى ينوب الظرف عن الفاعل " وأجاب: " إذا كان مما لا يلزم النصب نحو: سيرَ يومُ الجمعة ." [ص : ٦٦] ونسيَ أن يقيِّدَهُ بكونهِ مختصًّا مفيدًا، وإلاّ فإنّه يجوزُ " سيرَ يومٌ "فهذا مما لا يلزمُ النصبَ، ولكنَّهُ لا يجوزُ؛ لأنّه غيرُ مختصٍّ.

و. وسأل المؤلِّفُ "كم عدد حروف الزيادة ؟" وأجاب :"سبعة أحرف هي: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومن، والباء، واللام" [ص: ١٢٨] ولكنّه نسيَ بعضَ ما نصَّ في كتابِهِ على أنّه يقعُ زائدًا ؛ فقد ذكر "أم الزائدةَ " [ص:٩٦] و " الفاءَ الزائدةَ" [ص : ١٤٢] و "الواوَ الزائدةَ " [١٣٢].

ز. في تحديدِهِ لما يعرفُ به الفعلُ المتعدي ذكرَ " أن تلحق به ضمير الغائب بحيث يرجع إلى غير مصدر الفعل نحو : الخيرُ عمله زيدٌ " [ص :٦٠] وهذا التحديدُ يجعلُ اللازمَ متعدّيًا إذا قسنا عليه نحو :" اليوم سرتُه "، وكان ينبغي أن يذكرَ قيدًا آخرَ للضميرِ، وهو ألاّ يكون راجعًا إلى ظرفٍ.

ح. في تحديدِهِ لمواضعِ تقديمِ المفعولِ به على فاعلِهِ وجوبًا جاء بـ " أن يقع عامله بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو :" وربَّك فكبّر" [ص : ٦٠] وكان ينبغي أن يقول: " بعدَ الفاءِ الواقعةِ في جوابِ " أمّا" مذكورةً أو مقدّرةً " ، وإلاّ فإنّ هذا النقصَ يضيفُ واسعًا ويمنعُ جائزًا أو واجبًا.

ط. جعل المؤلِّفُ من الجملِ التي لا محلّ لها في الإعرابِ جملةَ جوابِ الشرطِ" إذا كانت الجملة غير مقترنة بالفاء نحو:(إنْ جاء زيدٌ أكرمتهُ)" [ص: ١١٨] وهذا يوجبُ أن يكونَ للمقترنةِ بالفاءِ محلٌّ إعرابيٌّ ، ومعروفٌ أنْ ذلك ينبغي أن يكونَ خاصًّا بالأدواتِ الجازمةِ ، أمّا غيرُ الجازمةِ فلا محلّ لجوابها مطلقًا سواء أجاء مقترنًا بها أم جاء غير مقترنٍ.

والمواطنُ التي عمّم فيها خاصًّا أو خصّص فيها عامًّا كثيرةٌ [ينظر: كلامُه على الأفعالِ الناقصةِ ونائبِ الفاعلِ والإلغاءِ والتعليقِ، واللامِ المزحلقةِ والتمييزِ ... [ص :١٣، ١٤، ٢٣، ٢٥]

١١-٢: يسألُ المؤلِّفُ: "س١٦: ما دليل تأنيث المضاف (المذكر) إلى المضاف إليه المؤنث؟ ثُمَّ يسألُ:" س١٧: ما دليل تذكير المضاف (المؤنث) إلى المضاف إليه المذكر؟" [ص:٣١].

وهاتان الصيغتان قلبٌ للحقيقةِ، إذ يظهرُ منهما أنّ ما سألَ عنه المؤلِّفُ هو الأصلُ، وكانَ ينبغي أن يسأل عن إمكانِ ذلك لا عنه.

وكان ممّا يُتوقّعُ ويجبُ أن تكونَ الإجابةُ هكذا: كلامُ العربِ، ومنه المثالُ؛ بدليلِ أنّه جعلَ الفعلَ بالتاءِ في " تلتقطه "، وجعلَ الخبرَ مذكّرًا؛ " مكسوف "، ولكنَّ المؤلِّفَ أجابَ عن الأوّلِ بقولِهِ: " حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وبقاء معنى التركيب سليماً نحو" تلتقطه بعض السيارة " ، وعن الثاني هكذا " حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع بقاء معنى التركيب سليماً نحو (إنارة العقل مكسوف بطوعِ هوىً)." [ص : ٣١].

لقد أرادَ الكاتبُ أن يسألَ عن الفائدةِ التي قد يكتسبُها الاسمُ من الإضافةِ ، ولكنّه أخفقَ في صياغةِ السؤالين، ثُمَّ تعثَّرَ في اقترافِ الإجابةِ؛ والإجابةُ التي قرَّرَها مختلّةٌ ينقضُها التمثيلُ؛ فأين الحذفُ في المثالين؟ فالمضافُ موجودٌ في كلٍّ منهما مَعَ المضافِ إليه، ولو قالَ: إمكانَ حذفِ المضافِ لجاءَ التمثيلُ موافقًا للتنظيرِ، ولكنّ المؤلِّفَ تعثَّرَ في إدراكِ مضامينِ كلامِ ابنِ هشامٍ(٤٦) فضلاً على أن "تلقتطه ....." قراءةٌ شاذةٌ (٤٧).

١٢-٢: تكلّمَ المؤلِّفُ على شروطِ إعمالِ " ما " عملَ " ليس "، وكان يأتي بالشرطِ ويُمثِّلُ كالآتي:" ألاّ ينتقض النفي بإلاّ نحو : ما زيدٌ إلاّ قائمٌ "، وفعلَ مثلَ هذا في ستّةِ الشروطِ التي جاءَ بها [ص: ٤٠] وفي السؤالِ الذي يتلوهُ وفي الصفحةِ ذاتِها سألَ عن شروطِ إعمالِ " لا " عملَ " ليس"، وجاءَ بالشرطين الثاني والثالثِ هكذا : " ٢ ــ ألاّ يتقدّم خبرها على اسمها نحو : لا قائماً رجلٌ. ٣ ــ ألاّ ينتقض النفي بالاّ؛ نحو : لا رجلٌ إلاّ افضلَ من زيد . " [ص : ٤٠]

والصيغةُ التي أعقبَها التمثيلُ واحدةٌ في كلامهِ على " ما " وكلامِهِ على " لا "، وهي " نحو"، ولكنَّ ما جاءَ بعدها في التمثيلِ لـ " ما " هو " ما زيدٌ إلاّ قائمٌ "، وهو ما يتوجَّبُ قولُهُ، وما جاء بعدها في التمثيلِ لـ " لا " هو " لا قائمًا رجلٌ " و " لا رجلٌ إلاّ أفضل من زيدٍ "، وهذا ممّا يمتنعُ

قولُهُ ، ولا يجوزُ ؛ فبماذا يأخذُ الطالبُ وصيغةُ التمثيلِ واحدةٌ وصيغةُ التنظيرِ متطابقةٌ في الشروطِ الثالثِ من شروطِ " لا " والشرطِ الذي نقلناهُ من كلامِهِ على " ما " ؟

لقد كانَ على المؤلِّفِ أنْ يمثِّلَ لما لا يجوزُ، لأنَّ ما يسبقُهُ يقتضيهِ، وأنْ يبيِّنَ أنَّه لا يجوزُ، وأنْ يعقبهُ بما يجبُ، أو كانَ عليهِ أن يلتزمَ بقولِ ابنِ عقيلٍ"فلا تقولُ" كما التزمَ بنقلِ الشروطِ وأمثلتِها منه(٤٨).

١٣-٢: سألَ المؤلِّفُ : " س٣٧ : كم مرة وردت عسى في القرآن الكريم؟" وأجاب:"جـ٣٧: ٢٩ مرة " [ص : ٤٢] ولكنَّ " عسى " وردت في القرآن " ٣٠ " مرّةً(٤٩).

١٤-٢: سألَ المؤلِّفُ: " س٣٩ : كيف تشكل كلمة (المجيد) في قوله تعالى : " وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد ". " وأجاب : " جـ٣٩ : المجيدُ لأنه خبر رابع . " [ص : ٤٣].

وكان ينبغي أنْ يسألَ: كيفَ وردت في القرآنِ وفاقًا لقراءةِ حفصٍ؟ أو كان ينبغي أنْ يجيبَ: " المجيدُ أو المجيدِ "؛ فالآيةُ تُقرأُ بجرِّ المجيدِ؛ قرأها حمزةُ والكسائيُّ، وتُقرأُ برفعِها كما قرأَ الخمسةُ الباقون(٥٠) .

وأمّا إعرابُ حالةِ الرفعِ فقد تركَ المؤلِّفُ الوجهَ القويَّ؛ قالَ العكبريُّ : " والمجيدُ بالرفعِ نعتٌ لله عزّ وجلّ وبالجرِّ للعرشِ "(٥١)، وقالَ مكيٌّ : " ومن رفعَهُ جعلَهُ نعتًا لذو أو خبرًا بعد خبرٍ (٥٢) ، ولكنْ، لِمَ أقحمَ المؤلِّفُ نفسَهُ في التفسيرِ فالسؤالُ لا يقتضيهِ ؟

١٥-٢: طلبَ المؤلِّفُ ذكرَ حالتين لا يطابقُ الخبرُ فيهما المبتدأ، وجاءَ بالأولى هكذا: "إذا كان الخبر اسم تفضيل بعد من نحو: زيدٌ أفضلُ من عمْرٍ. الزيدان أفضلُ من عمْرٍ... الخ" [ص:٤٤]

وأتجاوزُ عن " عمْرٍ " مسلوبةِ الواوِ ، وعن قولِهِ " بعد من "، والصوابُ" بعده من"، ولكنَّ المؤلِّفَ لم يفلِحْ في تقييدِهِ إذ قالَ " بعد من " فضيَّقَ واسعًا، فلا خلافَ في عدمِ مطابقةِ هذا، ولا خلافَ، بينَ النحويّين في وجوبِ مطابقةِ ما كانَ مُعرَّفًا بـ " ألْ ". ولكنْ، لا خلافَ بينهم في أنَّ

المضاف، ولا " مِنْ " بعده، يظلُّ بصيغةٍ واحدة، فلا يطابقُ المبتدأ إذا وقع خبرًا وكانت إضافتُه إلى نكرةٍ؛ فهو كذاك الذي بعده " من "، قال ابنُ مالكٍ في اسمِ التفضيلِ :

وإنْ لمنكورٍ يُضَف أو جُرِّدا

أُلزم تذكيرًا، وأنْ يوحّدا

أمّا إذا كانت إضافتُه إلى معرفةٍ فالأولى أنْ يأخذَ حكمَ المضافِ إلى معرفةٍ، ولكنْ قد تجوزُ فيه المطابقةُ(٥٣).

١٦-٢: يسألُ المؤلِّفُ: " متى يجب حذف فعل الفاعل ؟ " ويجيبُ : " أ ــ بعد " إنْ وإذا" الشرطيتين نحو : ... ب ــ بعد (لو) الواقع بعدها أنْ المفتوحه نحو : لو أنك جئتني لأكرمتُك والتقدير : لو ثبتَ أنك جئتني، لأكرمتك . " [ص : ٤٩].

وبعيدًا عن هذه التجزئةِ؛ فالموطنان واحدٌ، وبعيدًا عن " أنْ المفتوحه " بدلا من " أنّ المفتوحة"، فلِمَ هذا التقييدُ في قولهِ " بعدها أنْ المفتوحه " ؟ وماذا يحدثُ إذا وقعَ بعدها اسمٌ صريحٌ نحو : ﴿قل لو أنتم تملكون خزائنَ رحمةِ ربّي إذًا لأمسكتم خشيةَ الإنفاقِ﴾(٥٤) ؟ أو لمْ يُحذف الفعلُ وجوبًا ولا " أنّ " بعد "لو " ؟ ولا فارقَ بينَ هذا الحذفِ والحذفِ بعدَ " إنْ " الشرطيّةِ.

من بدهيّاتِ " لو " أنّها تختصُّ بالجملةِ الفعليّةِ، فإذا وقعَ بعدها اسمٌ وكان صريحًا فالأفضلُ والأحسنُ فيه أنْ يكونَ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ كما هي الحالُ في " إنْ " و " إذا "، أمّا إذا كان هذا الاسمُ مصدرًا ، من " أنّ " ومعموليها، فإنّ ذاك الحسنَ يذهبُ عن كونهِ فاعلاً(٥٥)، ويجوزُ أنْ يكونَ مبتدأً أو فاعلاً ، وهذا ما آثرَهُ المؤلِّفُ فشاءَ أنْ يخرجَهُ من حكمِهِ المتّفقِ على تفسيرِه تقريبًا، وأنْ يقصرَهُ على ما يشتدُّ فيه الخلافُ .

١٧-٢: سألَ المؤلِّفُ : " س٩١ : هل يجوز حذف فعلُ الفاعل ؟ " وأجاب: " نعم إن دلّ عليه دليلٌ. ودليله الإجابة عن نفي نحو : بلى زيدٌ جواباً لـ (ما قام أحدٌ) . " [ص : ٥٣].

وماذا يقولُ المؤلِّفُ في نحو: نعم، زيدٌ؛ جوابًا لمن سألَ: "هل قامَ أحدٌ؟" ؟ وماذا يقولُ في نحوِ: زيدٌ؛ تعقيبًا على: "من قامَ أزيدٌ أم عمرٌو؟" ؟ فلِمَ ذاك التقييدُ المستعجلُ في" ودليلُهُ الإجابةُ عن نفيٍ"؟

١٨-١: جاء في كلامِ المؤلِّفِ على شروطِ التنازعِ قولُهُ: "ب - أن يكون بين الفاعلين ترابط ولا يجوز أن تقول: قام - قعد - أخوك. ج - ألا يتكرر الفاعل بلفظه فلا يجوز أن تقول: قال قال زيد... هـ - أن يكون العاملان متقدمين على المعمول فلا يجوز قولك: "زيدٌ قام وقعد"." [ص: ٦٤].

ولا صحّةَ لقولِهِ "فلا يجوز أنْ تقول: قالَ قالَ زيدٌ"، ولا لقولِهِ: "فلا يجوز قولك: زيدٌ قام وقعد". بل يجوزُ، ولكنْ ، لا تنازعَ في ذلك، وشتّانَ هذا وذاك.

ثُمَّ إنَّ الصوابَ أنْ يقول: " ب - أنْ يكونَ بينَ الفعلين ترابطٌ "، وليس ما جاء به " بين الفاعلين "، وأنْ يقولَ : " ج - ألاّ يتكرَّرَ الفعلُ "، وليس ما جاء به " ألاّ يتكرَّرَ الفاعلُ " .

١٩-٢: سألَ المؤلِّفُ : " ما الذي ينوب عن الظرف ؟ " وأجابَ: "١ ــ إذا كان النائب مصدراً نحو: جئتك صلاة العصر، وانتظرتك حَلْبَ الناقة. ٢ ــ إذا كان النائب اسم عين نحو: لا أكلّمه القارظين" والأصل: مدة غيبة القارظين.٣ ــ وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو : جلستُ قربَ زيدٍ. " [ص : ٦٥]

وجليٌّ أنْ لا علاقةَ لهذا الثالثِ بسابقيهِ أو بالسؤال، فالسابقان خاصّان بالنائبِ عن الظرف، أمّا هو فخاصٌّ بالمنوبِ عنه، ولم يسألْ عنه المؤلِّفُ، ثُمَّ أليست " قرب " مصدراً، وهي داخلةٌ في الموطنِ الأوّلِ ؟ ولكنْ ، لِمَ هذا الخلطُ؟ لقد عَمَدَ المؤلِّفُ إلى نقلِ إجابتهِ من " أوضحِ المسالكِ "، ولكنّه تعثّرَ في فهمِ مصطلحِ ابنِ هشامٍ الذي استخدمَهُ مرادفًا لــ " النائبِ عن الظرفِ " في كلامِهِ على أنواعِهِ، فاقتطعَ الإجابةَ بعدَ أن وجدَ المصطلحَ الذي يعرفُهُ؛ فقد ذكرَ ابنُ هشامٍ أربعةَ الأنواعِ هكذا : " والذي عَرَضت دلالتُهُ على أحدهما أربعة: أسماءُ العددِ المميَّزُ بها كــ " سرت عشرين يومًا ثلاثين فرسخًا " ، وما أُفيدَ به كليَّةُ أحدِهما أو جزئيّتُهُ كــ " سرتُ جميعَ اليومِ جميعَ الفرسخِ

" ...، وما كان صفةً لأحدِهما كـ " جلستُ طويلاً من الدهرِ شرقيّ الدارِ "، وما كانَ مخفوضًا بإضافةِ أحدِهما ثُمَّ أُنيبَ عنه بعد حذفِهِ ".

ثُمّ امتدّ ابنُ هشامٍ إلى الكلامِ على صفةِ النائبِ والمنوبِ عنه فقالَ بعد كلامِهِ السابقِ مباشرةً: " والغالبُ في هذا النائبِ أن يكونَ مصدراً ، وفي المنوبِ عنه أن يكونَ زمانًا، نحو: " جئتك صلاةَ العصرِ " ...، أو " انتظرتُكَ حلبَ ناقةٍ "، وقد يكونُ النائبُ اسمَ عينٍ ، نحو : " لا أُكلِّمُهُ القارظين " والأصلُ: " مدّةَ غيبةِ القارظين "، وقد يكونُ المنوبُ عنه مكانًا نحو: " جلستُ قربَ زيدٍ ". "(٥٦). فتأمّلْ سببَ الخلطِ الذي وقعَ فيه المؤلِّفُ!

٢٠-٢: طلبَ المؤلِّفُ تعيينَ المفعولِ معَهُ في بعضِ الجملِ، منها " ما لهؤلاء الأولاد والدوران حول هذا الرجل " [ص : ٦٩]، وجاءَ التعيينُ " الدوران "، ثُمَّ عادَ وسألَ عن سببِ نصبِ أسماءٍ وضَعَ تحتها خطوطًا، وأعادَ المثالَ المذكورَ واضعًا خطًّا تحتَ " الدوران"، ثُمَّ بيّن أنهّا " مفعولٌ معه" [ص : ٧٨].

وإنّما انساقَ المؤلّفُ إلى هذا لأنّه لم يتمكّنْ من القياسِ على تمثيلِ النحويّين بـ " ما لك وزيدًا " ، ونحوِهِ، وإنمّا نُصبَ " زيدٌ " في مثلِ هذا لتعذّرِ العطفِ على ضميرِ الجرِّ في " ما لك "، فإذا زال هذا التعذّرُ وجبَ العطفُ، إنْ رفعًا فرفعٌ؛ نحو : " ما أنت وزيدٌ " ، وإنْ جرًّا فجرٌّ ؛ نحو: " ما لهؤلاء الأولادِ والدورانِ حولَ ذاك الرجلِ " والنصبُ ضعيفٌ جدًّا، ولهجةٌ شاذّةٌ(٥٧).

٢١-٢: سألَ المؤلِّفُ : "س٦٠ : كيف تشكل تابعَ المنادى المبني ؟ " وأجاب : "بالرفع على الظاهر. وبالنصب على محل الظاهر نحو : يا زيدُ الظريفُ، أو الظريفَ . " [ص:٧١].

وهل يرفعُ المؤلِّفُ تابع المنادى في قولنا: " يا زيدُ وعبدَ الله " ، و " يا زيدُ صاحبَ أحمدَ " ؟ أمْ هل ينصبُ المؤلِّفُ تابعَ المنادى في مثلِ : " يا زيدُ وعليٌّ " ، و " يا زيدُ الحسنُ الوجهِ" ، و " يا محمّدُ العظيمُ الفعالِ " ، أو في مثلِ : " يا أيّتها النفسُ المطمئنّةُ "، و"يا أيُّها الجاهلُ ذو التنزّي "؟(٥٨) نصبٌ هذا أو رفعٌ سابقهِ لحنٌ فاحشٌ..

والمنادى المبنيُّ أنواعٌ ثلاثةٌ؛ علمٌ ونكرةٌ مقصودةٌ ومتوسّلٌ إليه بـ " أيُّها "، والتابعُ أنواعٌ خمسةٌ، وقد يكونُ مضافاً أو غيرَ مضاف، وله أنْ يوفّقَ بينَ هذا وذاك ليجدَ نفسهُ أنّه جاءَ بنصفِ قاعدة من جملةٍ متشابكةٍ من القواعدِ، وأقولُ جاءَ بنصفِ قاعدة؛ لأنّ ما مثّلَ به خاصٌّ بالتابعِ المفردِ غيرِ المعطوفِ إذا كان المتبوعُ علمًا مفرداً أو نكرةً مقصودةً، والرفعُ في هذا التابعِ أولى من النصبِ وأقوى(٥٩).

٢٢-٢: سألَ المؤلّفُ: " س٨٥ : ما عامل النصب في التمييز ؟" وأجابَ :" الاسم المبهم الذي ميّزه (فسره) التمييز، نحو: يملِكُ زيدٌ عشرين درهماً ." [ص:٧٥].

وأينَ الاسمُ المبهمُ في مثلِ (واشتعلَ الرأسُ شيبًا) ؟ إنّ ذهنَ الطالبِ لا يذهبُ إلاّ إلى تمييزِ النسبةِ عندَ إطلاقِ المصطلحِ؛ " التمييز " ، ولا يوجدُ في تمييزِ النسبةِ اسمٌ مبهمٌ، وعاملُه هو العاملُ الذي قبلَهُ(٦٠)، ولكنّ المؤلّفَ شاءَ أنْ يجعلَ ذلك قصرًا على تمييزِ المفردِ .

٢٣-٢: سألَ المؤلّفُ: "س٢٩: اذكر أدوات الشرط المستعملة في العربية: " [ص : ١٣١]، وكان ممّا يُنتظرُ أنْ يذكرَ أدواتِ الشرطِ الجازمةَ مَعَ غيرِ الجازمةِ ، ولكنّه شاءَ أنْ يقتصرَ على الجازمةِ،ومعها " كيفما " وأغفلَ منها " أيّانَ " فلم يذكرها، وجعل " أين " أداةً و " أينما " أداةً أخرى، والأداةُ واحدةٌ وقد اقترنت بـ " ما " ، وكأنّ المؤلّفَ أُخذَ بالرسمِ الإملائيِّ واتصالِ "ما" بـ"أين "، أم هل يعدُّ "إمّا" و"أيمّا"... أدوات أخرى ؛ لأنّها اتّصلت بـ "ما" الزائدة ؟!

٢٤-٢: سألَ المؤلّفُ عن احتمالاتِ إعرابِ "ماذا" في العربيّةِ، ونقلَ هذه الاحتمالاتِ من المغني باختصارٍ، وجاءَ الاحتمالُ الخامسُ لديه هكذا: "أنْ تكون (ما) زائدة وذا اسم إشارة نحو: أنوْراً سرْعَ ماذا يا فروق . أي إنفاراً سرْعَ ذا خروجاً . فاسم الأشارة : فاعل . " [ص : ١٣٨].

وما جاء لدى ابنِ هشامٍ هو: " الخامسُ : أنْ تكونَ ما زائدةً وذا للإشارةِ كقولهِ : أنَوْرا سرْعَ ماذا يا فَروقُ ... . أنورا بالنونِ أي أنفاراً، وسرْعَ : أصلهُ بضمِّ الراءِ فخفّف، يقالُ : سرْعَ ذا خروجًا، أي أسرعَ هذا في الخروجِ، قال الفارسيُّ : يجوزُ كونُ ذا فاعلَ سرْعَ ... "(٦١).

فتأمّلْ كيفَ اختصرَ المؤلِّفُ وخلطَ بينَ تفسيرِ المعنى وتفسيرِ اللغةِ والإعرابِ، ومـا علاقـةُ "سَرُعَ ذا خروجًا، أي أسرعَ هذا في الخروجِ " بنفارٍ التي ربطها المؤلِّفُ بهذا القولِ ؟ فلا خـروج في الشاهدِ ولا دخولَ.

ولعلَّ الناظرَ في هذا الذي وضعتُهُ تحتَ عنوانِ " الإجاباتِ القاصرةِ أو المختلّةِ " يـدركُ أنّ بعضَ ما ذُكِرَ في هذا السياقِ كانَ من حقِّهِ أن يكونَ قد وُضِعَ مَعَ الأخطاءِ الصارخةِ، وكما لم أشأ هذا لم أشأ، أيضًا، أنْ أَحْصُرَ كلَّ ما جاءَ مختلاًّ أو قاصرًا، فالحديثُ عن ذلكَ يطولُ، وقـد يُفْـهَمْ بعضُ ذلك من كلامي الآتي على منهجِ المؤلِّفِ.

ثالثًا: ملابساتُ المنهجِ والأسلوبِ

الحديثُ عن منهجِ الكتابِ متشعّبٌ يطولُ، فمن الصعوبةِ أن يتكلّمَ المرءُ على منـهجٍ يفتقـرُ افتقارًا كلّيًّا إلى أبسطِ بدهيّاتِ التأليفِ أو التجميعِ، بل إنّ تسميةَ هذا العملِ " كتابًـا " فيـها مـن التجوُّزِ شيءٌ كثيرٌ، وأبعدُ من هذا أن يصفَه صاحبُه في الطبعةِ الأولى بأنّه بحثٌ.

أرادَ المؤلِّفُ لكتابِهِ هذا أن يكونَ محاولةً يقرّبُ بها النحوَ من أذهانِ المتعلّمين، وأن يقدّمَـه في أسلوبٍ يسيرٍ، يسيرُ على نمطٍ غيرِ معقّدٍ، معزّزٍ بـ " أنموذجِ التطبيقِ "، وكأنّه أرادَ أن يسـدَّ نقصًا في كتبِ النحوِ فيسّرَ المادةَ وأبعدَها عن التعقيدِ ثُمَّ أتبعَها بالتطبيقِ.

وقد التزمَ المؤلِّفُ بطريقةٍ ثابتةٍ تنسجمُ مَعَ عنوانِ كتابِهِ، فهو يأتي بالسؤالِ فـي المتـنِ ثُـمَّ يفصّلُ الإجابةَ في الحاشيةِ.

وقد يكونُ من الملائمِ أن نُعلّمَ الولدانَ في دورِ الحضانةِ نتفًا من معلوماتٍ عامّةٍ عن طريـقِ السؤالِ والجوابِ، أمّا أن ننقلَ هذه الطريقةَ إلى تدريسِ العلومِ في الجامعاتِ فإنّ الأمرَ يحتاجُ إلـى رجعِ نظرٍ في هذا الابتداعِ؛ فهذه الطريقةُ تنسفُ إمكاناتِ الترابطِ والاتّصالِ بينَ أجزاءِ الموضـوعِ الواحدِ، ولا يمكنُ أن تؤدّيَ إلى إيصالِ أيِّ شيءٍ من قواعدِ المادّةِ وأصولِها، وهي لا تتجـاوزُ أن تكون تلقينًا غيرَ واعٍ لبعضِ القضايا الفرعيّةِ، وهي طريقةٌ تستلِبُ الطالبَ كُلَّ إمكانـاتِ التفكـيرِ.

كلُّ هذا إذا افترضنا سلامةً في العرضِ وترابطًا متّصلاً بينَ أجزاءِ المادّةِ، فكيفَ تكونُ الحالُ إذا خابَ هذا الافتراضُ؟!.

إنَّ الكتابَ كلَّه تجميعٌ قلقٌ لأشتاتٍ متناثرةٍ من الأبوابِ النحويَّةِ، وليسَ للمؤلِّفِ في ذلك إلاّ فضلُ اقتطاعِها من كتبِ النحوِ وتشويهِها وتحريفِها وإخراجِها في ثوبِ"السؤالِ والجوابِ".

والكتابُ يفتقرُ إلى رؤيةٍ تمكّنُ من تخطيطِ المادةِ وتنظيمِها، فقدّمَها بعشوائيَّةٍ غيرِ واعيةٍ تراوحُ بينَ إسهابٍ مفرطٍ، في مطاردةِ بعضِ الجزئيّاتِ بشذوذِها وتعقيدِها، وإيجازٍ عجيبٍ في اختزالِ الضروريّاتِ؛ فهل يمكنُ أن يفيدَ الطالبُ من سؤالينِ عن الأسماءِ الخمسةِ أو الستّةِ؛ ذكرنا أحدَهما قبلاً، وجاءَ الثاني تكراراً سألَ فيه عن علاماتِ إعرابِها [ص: ٢٩]؟ وقد جعلَ المؤلِّفُ " إنَّ " عنواناً فرعيًّا على الصفحةِ التي حملتْ عنوانَ الفصلِ الثاني [ص: ٣٣] ولكنَّه اقتصرَ على سؤالٍ يتيمٍ هو " س ٤٢: لماذا سُميت (إنّ وأخواتها) بالحروف المشبهة بالأفعال؟" [ص: ٤٣] ولم تُذكر هذه الأحرفُ بعدَ ذلك، فهل يمكنُ أن يفيدَ الطالبُ من هذا؟ والأمرُ ذاتُه يقالُ عن نواصبِ المضارعِ، والأفعالِ الخمسةِ والأفعالِ المعتلّةِ والممنوعِ من الصرفِ والحالِ و " كان " وأخواتِها ...

وما الفائدةُ، من أن يسألَ المؤلِّفُ عن لغةِ " أكلوني البراغيثُ" مرّتين [ص:٢٦ و ١٣٢]؟ وعن إعرابِ " الأكفّ "؛ في: " بله الأكفّ "، رفعًا ونصبًا وجرًّا [ص: ٦٠]؟ ثُمَّ ما الفائدةُ من إفرادِ ثلاثةِ أسئلةٍ للسؤالِ عن إعرابِ " مشيها "؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا في قولِ الشاعرِ: " ما للجمالِ مشيها وئيداً ...." [ص: ٥٢]؟ وما الفائدةُ من كتابةِ صفحةٍ كاملةٍ في إعرابِ " الصلاة جامعة " وفقًا للأوجهِ الأربعةِ التي أجازها النحاةُ [ص: ٧٦]؟ وما الفائدةُ من طلاسمِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ في " أكلت السمكة حتى رأسها " [ص: ٨٥]؟ أو في إعرابِ "أوّل" أو بنائِهِ أو منعِهِ من الصرفِ في " أبدأُ بذا من أوّل " [ص: ٨٩] وسأشيرُ إلى نماذجَ من مثلِ هذا النهجِ في تقصّي الشاذِّ، وما لا ضرورةَ لذكرِه، إذا كان ذكرُه على حسابِ الأصولِ والثوابتِ.

وعلى الرغمِ من أنّ المؤلّفَ قد نقل، من كتبِ النحوِ، مادّتَهُ كُلّها؛ تنظيرًا وتمثيلاً، فإنّه لم يشرْ قطُّ إلى مصدرِ أيّةِ معلومةٍ، ولو فعل ذلك لكانَ عونًا للطالبِ كي يتمكّنَ من تصويبِ أخطاءِ الكتابِ المتراكمةِ.

ولو شاءَ أحدهم أن يردّ معلوماتِ الكتابِ إلى مصادرِها لأعاد جُلّها حرفًا حرفًا إلى " مغني اللبيبِ " و " أوضحِ المسالكِ ". ويمكنُ الموازنةُ – مثلاً – بين كلامِ المؤلّفِ على " علاماتِ الفعلِ اللازمِ والمتعدي " [ص: ٣٢] أو " أوجهِ ما الاسميّةِ " [ص: ١٣٧] أو " أوجهِ ما الحرفيّةِ" [ص:١٣٩]، أو " أنواعِ الفاءِ" [ص: ١٤٢] أو عشرةِ الأسئلةِ التي جاءت في [ص: ١٣٥] وكلامِ ابن هشامٍ على هذه القضايا في " المغني "(٦٢) .

أو يمكنُ الموازنةُ، مثلاً آخرَ، بينَ سؤالاتِ المؤلّفِ وجواباتِهِ؛ تنظيرًا وتمثيلاً، في الفصلِ الثالثِ؛ المنصوباتِ [ص : ٥٩-٨١] وكلامِ ابنِ هشامٍ على هذه القضايا في " أوضحِ المسالكِ " ... استنساخٌ حرفيٌّ، في الغالبِ، ولكنّهُ لا يخلو من تشويهٍ أو تعميمٍ أو سوءِ فهمٍ.

وقد أشرت قبلاً إلى نماذجَ من هذا الصنيعِ وإلى ما وقع فيها من تحريفٍ مخلٍّ ، وأتوقّفُ عندَ جملةٍ من إشكالاتِ المنهجِ والأسلوبِ في الكتابِ.

أوّلاً: أخطاءٌ في آياتِ الذكرِ الحكيمِ وشواهدِ الشعرِ

تضمّنَ الكتابُ مجموعةً قليلةً من الآياتِ القرآنيّةِ، جُلُّها من المتداولِ في كتبِ النحوِ، ولكنّ قسمًا كبيرًا منها جاءَ محرّفًا، وقد أشرنا إلى بعضِ ما نقلناه ، ومنه:

١. يوم ينفعُ الظالمين معذرتُهم. [ص: ٥٠] والآيةُ: ﴿يومَ لا ينفعُ ...﴾ [غافر : ٥٢]
٢. فإذا نُفخ في الصورة نفخةٌ واحدة.[ص: ٥٣] والآيةُ: ﴿فإذا نُفخَ في الصورِ ...﴾ [الحاقّة:١٣].
٣. أبشراً منا واحداً نتّبعْهُ [ص ٦١] والآيةُ: ﴿... نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر : ٢٤]
٤. لِمَ تؤذونني وقد تعلمون [ص: ٧٥] والآيةُ: ﴿لِمَ تُؤذونني ...﴾ [الصفّ : ٥]

٥. ولا تحسبنّ الذين يبخلون مما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم [ص: ٧٨] والآيـــةُ: ﴿ولا يَحسبنّ الذين يبخلونَ بما آتاهم ...﴾ [آل عمران : ١٨٠]

٦. ألم يأنِ للذين أمنوا ... [ص:١١٧] والآيةُ :﴿ألم يأنِ للذين آمنوا ...﴾ [الحديد : ٥٧]

٧. أفأمنتم أن يخسف بكم جانب الأرض [ص: ١٢٧] والآيةُ: ﴿... جانبَ البرِّ﴾ [الإسراء:٦٨]

٨. ما تنفقوا من خير يوفّ لكم [ص: ١٣٢] والآيةُ: ﴿ ... يُوَفّ إليكم﴾ [البقرة : ٢٧٢]

٩. ما عندكم ينفدُ وما عند الله باق [ص: ١٣٧] والآيةُ: ﴿ما عندكم يَنفَدُ ...﴾ [النحل :٩٦]

وممّا وقعَ في الشواهدِ الشعريَّةِ؛ تحريفًا أو إخلالاً بالوزنِ أو تخريجًا:

١. وظُلْمِ الجارِ إذلالُ المجيرِ [ص: ٤٢] والصوابُ: وظُلْمُ الجارِ ...

٢. *أبا خراشـــة أمـــا أنـــت ذا نفـــر*
فإنّ قومي لم تأكُلهم الضَّبُعُ [ص: ٤٦]

والصوابُ : لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ. وإلاّ كُسِرَ البيتُ .

٣. طلبَ المؤلِّفُ استخراجَ الشاهدِ في مجموعةٍ من الأبياتِ منها:
إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا قـــد بلغـــا فـــي المجـــد غايتاهـــا

وخرّجَهُ هكذا: " أباها الثالثة. مجرورة بحركة مقدرة على الألف. وتقدر كذلك الحركة علـــى أباها الأولى وأبا الثانية ... " [ص: ٤٦]، ويبدو أنّ المؤلِّفَ نقلَ الشاهدَ من كتبِ النحوِ من موطنِ الكلامِ على الأسماءِ الخمسةِ؛ ولذلكَ نسيَ أنّ فيه شاهدًا آخرَ أوضحَ من سابِقِهِ، وهـــو في " غايتاها" ؛ فقد ألزمَ الشاعرُ المثنّى الألفَ في حالةِ النصبِ.

٤. *تـــذر الجماجـــمَ مناحيـــاً هاماتُهـــا بَلَهَ الأكفِّ كأنها لم تخلَق [ص: ٦٠]*

والتحريفُ يكسرُ البيتَ؛ فهو من الطويلِ، وصوابُه: تذر الجماجمَ ضاحيًا هاماتُها(٦٣) .

٥. ما لم يكن وأبٌ له لينالا [ص: ٩٩]

والشاهدُ مكسورٌ؛ فهو من الكاملِ، وصوابُه: ما لم يكن وأبٌ له لينالا بتنوينِ "أب"(٦٤) .

٦. طلبَ المؤلِّفُ استخراجَ المشتقّاتِ ومعمولاتِها في مجموعةٍ من الأبياتِ جعلَ منها:

الواهِبُ المائة الهجانِ وعبدِها ...

و: *هل أنت باعثُ دينار لحاجتنا*
أو عبدِ ربٍّ أخا عوْن بن مخراق

وجاء بالإجابةِ هكذا: "الواهب المعمول (المائة) مضاف إليه مجرور بالكسرة"، و "باعث (اسم فاعل)، المعمول (دينار) مجرور بالإضافة" [ص: ١٠٧] وغابَ عن المؤلِّفِ أنّ المقصود بعملِ المشتقّاتِ منحصرٌ في رفعِها أو نصبِها، وأنّ إضافتَها ليست من إعمالِها، ولا تدخلُ فيه؛ لأنّ غيرَ المشتقّاتِ يُجرُّ المضافُ إليه بعدَها نحو: "كتابُ زيدٍ" ولا يقالُ فيها إنّها عاملةٌ. ويبدو أنّه غاب عنه أيضًا أنّ النحاةَ، عندما يستشهدون بهذين البيتين في هذا السياقِ، إنّما يستشهدون بهما للإعمالِ والإهمالِ معًا، وَفقًا لروايةِ كلٍّ منهما، فيروى الأوّلُ بنصبِ كلمةِ "عبدها" وجرِّها، ويروى الثاني بنصبِ كلمةِ "عبد" وجرِّها(٦٥) ، ولكنّ المؤلِّفَ لم يتنبّه إلى هذه المفارقةِ.

٨. *أتاني أنهم مزقون عِرْضي*
جحاشُ الكِرْملين لها مديدُ [ص : ١٠٧]

ولا معنى لـ" مديد " والصوابُ: لها فديدُ، أي تصويتٌ(٦٦) .

ثانيًا: أمثلةُ الكتابِ و "أنموذجُ التطبيق"

يذهبُ الكاتبُ، في مقدّمةِ كتابِه إلى أنّه يريدُ أن يقرِّبَ النحوَ ويبعده عن التعقيدِ في صورةِ السؤالِ والجوابِ و " أنموذجِ التطبيق " .

وإذا تجاوزْنا عن نماذجِ التطبيق التي أشرنا إليها قبلاً، ممّا أخفقَ المؤلِّفُ في قياسِه على القاعدةِ، فإنّ الكتابَ يخلو ممّا يمكنُ أن يُسمّى تطبيقًا، إلاّ إذا كانَ مقصدُه بالتطبيق موجّهًا إلى نقلِ الأمثلةِ ومحاولةِ المحافظةِ على سلامتِها، أو موجّهًا إلى اللغةِ التي استخدمَها في كتابِه، وإنّ وصفَها لآتٍ، أو إلى التطبيقِ الإعرابيِّ لبعضِ الشواهدِ، وهو منقولٌ بنصّهِ من حاشيةِ "شرحِ ابنِ عقيلٍ" أو حاشيةِ "أوضحِ المسالكِ"، وما اجترحَه أخطأ في إعرابِ جلّهِ.

إنّ تمثيلَ الكاتبِ للقواعدِ التي جاءَ بها، أو سألَ عنها، لا يمكنُ أن يُسمّى تطبيقًا، فضلاً على ما يحيطُ به من إشكالات، فالأمثلةُ؛ كلٌّ بنصِّهِ، مأخوذةٌ من كتبِ النحوِ، ومعَ ذلك فإنّ قسمًا كبيرًا منها لم يسلم من التحريفِ، ولعلّ ما ذكرناه من تحريفِ الكاتبِ لنصفِ الآياتِ التي ذكرها، ولبعضِ الشواهدِ الشعريّةِ، وما وردَ من خللٍ بادٍ في الأمثلةِ التي جاءت في النصوصِ التي اقتبسناها – لعلَّ ذلك يكونُ دليلاً مُغنيًا عن رصدِ التحريفاتِ التي وقعت في الأمثلةِ التي نقلَها المؤلِّفُ، ثمّ إنّ قسمًا كبيرًا من الأخطاءِ اللغويّةِ، التي سنرتدُّ إلى الكلامِ عليها، هو ممّا داخلَ الأمثلةَ.

وإذا سلمت الأمثلةُ من التحريفِ دخلت في بابٍ آخرَ من التشويهِ، يتمثّلُ في اجتزائها والاكتفاءِ بجزءٍ منها، ممّا يجعلُها تخرجُ من حدِّ الإفادةِ، ويحولُ دونَ الطالبِ أنْ يفيدَ منها أو يعرفَ سياقاتِ استخدامِها، ومن ذلك، مثلاً، تمثيلُه لوقوعِ المشغولِ عنه بعدَ " إذا " الفجائيّةِ بـ " فإذا الخيرُ نلتُه "، وسؤالُه: "لماذا لا تعرب كلمة سيهدين حالاً؟ "، وتمثيلُه بـ " هديًا بالغَ الكعبةِ "، و " ثانيَ عطفه "، و " ولكن رسولَ الله"، و " أيًا ما تدعوا "، و " أيّما الأجلين قضيت "، و " شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ " [ينظر: ص: ٦٣و٧٥و٨٧ و٩٣و٩٦] فلِمَ هذا الاختزالُ وصفحاتُ الكتابِ ظلَّ جلُّها فارغًا أبيضَ؟ (٦٧).

وحيطةً وسلامةً حاولَ الكاتبُ أنْ يبتعدَ كلَّ البعدِ عن محاولةِ الإتيانِ بأيِّ مثالٍ من عندِه، فلا ضرورةَ لمحاكاةِ أمثلةِ النحاةِ أو القياسِ عليها، أو نقلِها متنوّعةً؛ ولذلك جاءَ الكاتبُ طافحًا بتكرارِ الأمثلةِ بنصِّها، وقد يتكرّرُ المثالُ الواحدُ ثلاثَ مرّاتٍ أو أكثرَ في الصفحةِ الواحدةِ، فمرّةً يأتي بهِ في التعريفِ، وثانيةً يعودُ ليسألَ عن الظاهرةِ التي وردت فيه، وثالثةً يطلبُ التمثيلَ لهذه الظاهرةِ ويأتي به ...، وقد مرّ قبلاً بعضُ ذلك، كتمثيلِهِ لـ "أنْ " التفسيريّةِ، وتمثيلِهِ للجملةِ الصغرى، واستقصاءُ ذلك يحتاجُ إلى استنساخِ جزءٍ كبيرٍ من الكتابِ، ولذلك اكتفي بنماذجَ دالّةٍ ممّا جاء تكرارُه ثلاثَ مرّاتٍ فصاعدًا .

١. سألَ المؤلِّفُ عنِ الحالِ، وعرّفَها وذكرَ أنواعَها، ومثّلَ بقولِهِ: " نحو: جاء زيدٌ ضاحكًا، وجاء الناس قاطبةً، وجاء زيد آتيًا، وزيد أبوك عطوفاً . " [ص: ١٧]. وفي الصفحةِ ذاتِها

سألَ عن المقصود بالحالِ المؤكّدةِ لعاملِها، والمؤكّدةِ لصاحبِها، والمؤكّدةِ لمضمونِ الجملـــةِ، والمنتقلةِ، ومثّلَ لكلٍّ واحدةٍ بجملةٍ من الجملِ السابقةِ. ثمَّ عادَ في موطنٍ ثالثٍ ومثَّلَ بـــــ " زيدٌ أبوك عطوفاً" ، و " جاء زيدٌ ضاحكاً " [ص:٧٤]

٢. عرّفَ المؤلِّفُ نائبَ الفاعلِ ومثّلَ له بـــ " ضُرِب اللصُّ، وطُعِنَ الأميرُ، وبُعـــثِرَ مـــا فـــي القبور، وأقيمت الصلاة " [ص: ١٤] ثمَّ ارتدَّ ليسألَ: " س ٧٥: ما الأغراض التـــي مـــن أجلها يحذفُ الفاعل؟" وأجابَ ذاكرًا الأمثلةَ السابقةَ [ص: ٤٩].

٣. عرّفَ المؤلِّفُ بدلَ بعضٍ من كُلٍّ وبدلَ الاشتمالِ "و"بدلَ البداء"و"بدلَ الغلطِ"، ومثّلَ لها، علـى الترتيبِ هكذا: "أكلت الرغيفَ ثلثَهُ"، و "سُرِقَ زيدٌ ثوبه"، و "أكلت خبزاً: لحمـــاً"، و "رأيـــتُ رجلاً: حماراً" [ص: ٢١] ثمَّ عادَ ليطلبَ التمثيلَ لبدلِ الاشتمالِ وبدلِ البداءِ وبدلِ الغلطِ، وفي الإجابةِ أعادَ الأمثلةَ المذكورةَ كما هي، [ص: ٩٤] ثمَّ رجعَ ليطلبَ استخراجَ البدلِ وبيـــان نوعِهِ في بعضِ الجملِ، منها " سُرِقَ زيدٌ ثوبُه "، و " رأيتُ رجلاً : حماراً " [ص: ٩٨].

٤. مثّلَ الكاتبُ بـــ " جاءَ القومُ إلاّ زيداً " ثلاثَ مرّاتٍ في إجابتِهِ عن ثلاثةِ أسئلةٍ متواليـــةٍ فـــي صفحةٍ واحدةٍ، ومثّلَ للرابعِ بـــ " جاء القومُ إلاّ حماراً" [ص: ١٦] ثمّ عادَ ومثّـــلَ بالجملـــةِ الأولى ثلاثَ مرّاتٍ، واختلفت الأداةُ في نموذجين [ص: ٧٠] وأعادَها ثلاثًا أُخَرَ في صفحةٍ لاحقةٍ [ص: ٧٢] ثمَّ استبدلَ بـــ " جاء " " قام " ومثّلَ بها ثلاثَ مرّاتٍ [ص: ٧٣].

٥. سألَ المؤلِّفُ عن عملِ " إنْ " النافيةِ، وأجابَ: " تعمل بقلّة. نحو: إن هو مستولياً على أحـــد [ص: ٤٠] وعادَ ليطلبَ استخراجَ الشاهدِ في مجموعةٍ من الأبياتِ من ضمنِـــها " إن هـــو مستوليًا ... " [ص: ٤٧] ثمَّ ارتدَّ ليطلبَ ذكرَ الأحرفِ العاملةِ عملَ " ليس "، وذكـــرَ " إنْ " ومثّلَ لها بـــ " إن هو مستولياً ... " [ص: ٤٨] ومثّلَ للأحرفِ الأخرى بأمثلةٍ كـــان قـــد ذكرَها قبلَ صفحتين.

ومثلُ هذا الشاهدِ، في تكرارِهِ ثلاثَ مرّاتٍ، قولُ الشاعرِ:

فمـــا زالـــتِ القتلـــى تمـــجُّ دماءهـــا

بدجـــلةَ حتـــى مـــاءُ دجلـــةَ أشكـــلُ

فقد مثّلَ به في تعريفِهِ لـ " حتّى " الابتدائيّةِ [ص: ٢١]، ثُمَّ طلبَ التمثيلَ لـ " حتّى" الابتدائيّةِ وجاء به [ص: ٩٤]، ثُمَّ سألَ عن موطنِ الشاهدِ في مجموعةٍ من الأبياتِ، وجاءَ به ثالثًا [ص: ٩٩].

هذا شيءٌ من نماذجَ كُرِّرت ثلاث مرّاتٍ فصاعدًا، وثَمَّ مثلُها، لمن شاءَ استقصاءً، وأكثرُ من ذلك ما كُرِّرَ مرّتين. و أدعُ " زيدًا "؛ قيامَه وقعودَه وضربَه عمرًا أو اشتراكهما معاً؛ فالجملُ التي أُسندَ إليه فيها القيامُ والقعودُ؛ إثباتًا أو نفيًا تعدُّ بالعشراتِ، والجملُ التي اشتملت على " زيد " غيرِ قائمٍ ولا قاعدٍ تُعدُّ بالمئاتِ.

والشيءُ بالشيءِ يذكرُ، والكلامُ على تكرارِ الأمثلةِ يقودُ إلى كلامٍ على تكرارِ الأسئلةِ، وفي تقديري أنّه كانَ بوسعِ المؤلِّفِ أن يستغنيَ عن ثلثِ الأسئلةِ لأنّها جاءت تكراراً. وهذا تمثيلٌ أَتَخَيَّرُهُ من بعضِ ما جاءَ مشتملاً على تكرارِ الأسئلةِ والأمثلةِ معًا. وأتركُ ما كان من بابِ التعميمِ ثُمَّ التخصيصِ كنحوِ سؤالِهِ عن علاماتِ إعرابِ الأسماءِ الستّةِ [ص: ٢٩] وقد كانَ الجوابُ مضمّنًا في تعريفها [ص: ٢٧] وطلبِهِ ذكرَ الأحرفِ العاملةِ عملَ " ليس " [ص: ٤٨] بعد أن أفردَ كلَّ واحدٍ منها بمجموعةٍ من الأسئلةِ [ص: ٤٠ وما بعدها] وسؤالِهِ: " هل يجوز أن يتقدم خبر لا العاملة عمل ليس على اسمها" [٤٨] وكان قد سألَ قبلاً عن شروطِ إعمالِها، وذكر " ألاّ يتقدم خبرها على اسمها " [ص ٤٠]، وسؤالِهِ: " هل يمكن أن يأتي الفاعل مصدراً مؤولاً؟ [ص ٥٠] والإجابةُ ذُكرت قبلاً في تعريفِهِ للفاعلِ [ص: ١٤]. وأمّا ما أردتُ التمثيلَ لبعضِهِ فهو:

١. مثّلَ الكاتبُ لوقوعِ الوصفِ مبتدأً بـ " أقائمٌ الزيدان " [ص: ٣٥] ثُمَّ أفردَ سؤالاً سألَ فيه عن إعرابِ " أقائم " في هذا المثالِ [ص: ٤٣] .
٢. ذكرَ المؤلِّفُ مواضعَ حذفِ الخبرِ وجاءَ بموضعين هكذا: " ١- أن يكون خبراً لمبتدأ بعد لولا، نحو لولا زيدٌ لأتيتك .... ٤- أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدّت مسدّ الخبر ولا تصلح أن تكون خبراً عنه نحو: ضربي العبدَ مسيئاً" [ص: ٣٧] وفي الصفحةِ ذاتِها جاء بسؤالٍ نصُّهُ " كيف تعرب (مسيئاً) في قولك: (ضربي العبدَ مسيئاً)؟"، وفي الصفحةِ

التاليةِ سأل عن صحّةِ القول " زيد في قولك لولا زيد لأتيتك " خبر لمبتدأ محذوف وجوباً. " وجاء الجواب: لا " بل مبتدأ خبره محذوف وجوباً." [ص: ٣٨]

٣. في كلامِهِ على مواضعِ تأخيرِ الخبرِ جاءَ بـ " لزيدٌ قائمٌ " ، مثالاً لدخولِ لامِ الابتداءِ على المبتدأ [ص:٣٦] ، وفي كلامِه على مواضعِ تقدّمِ الخبرِ جاءَ بـ " أن يكون الخبر له صدر الكلام نحو: أينَ زيدٌ؟ [ص: ٣٦]، وفي كلامِهِ على مواضعِ حذفِ المبتدأ جاءَ بـ " أن يكون الخبر مصدراً نائباً عن فعله نحو: صبرٌ جميلٌ ← صبري صبرٌ جميلٌ" [ص: ٣٧]، ثُمّ سأل عن صحّةِ العباراتِ التاليةِ أو خطئِها: " (أين) في قولك (أين زيد) مبتدأ مبني " ، و " اللام في قولك لزيدٌ قائمٌ هي لام القسم" و " يحذف المبتدأ وجوباً إذا وقع الخبر مصدراً نائباً عن فعله. " ، ثُمّ عَنّى نفسهُ وأجابَ عن الأوّلِ بالنفي، واستأنفَ " بل خبر مقدم له حق الصداره مبنى في محل رفع. " ، وأجاب عن الثالث بالإثباتِ ، وامتدّ إلى القولِ: " نحو صبرٌ جميل أي صبري " صبرٌ جميل". " [ص: ٣٨] .

٤. سأل المؤلّفُ: "ما إعراب المصدر المؤول في قوله تعالى: "وأن تصوموا خيرٌ لكم". "[ص: ٣ ٤]، وكان قد جاء بالآيةِ للتمثيلِ لوقوعِ المبتدأ مصدراً [ص: ١٣]

٥. طلبَ إعرابَ "مخلّداً" في "لا أحد مخلّدًا" وأعربها [ص: ٤٢]، ثُمّ سأل عن صحّةِ القول: "تعرب كلمة (مخلداً) في قولك: "لا أحدٌ (مخلداً)؛ خبراً لـ: لا العامة عمل ليس". "[ص: ٨٠].

٦. في كلامِ المؤلّفِ على العاملِ في المفعولِ المطلق ذكرَ " مصدر نحو :" فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً " . "[ص: ٥٩] ثُمّ عادَ ليسألَ عن صحّةِ القول: " يجوز أن يكون عامل المفعول المطلق مصدراً نحو : " فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً " . " [ص: ٦٢] .

٧. طلبَ المؤلّفُ ذكرَ أربعةٍ من أساليبِ التحذيرِ ، ذكرها ومثّلَ لها [ص: ٦٦] ثمّ عادَ ليطلبَ بيانَ نوعِ التحذيرِ في جملتين ممّا مثّلَ به، وأجابَ بما كانَ قد جعلَهُ تمهيدًا لها [ص: ٦٨] وجاء بسؤالٍ طلبَ فيه إعرابَ " إيّاك " في ثلاثٍ من الجملِ التي مثّلَ بها في الأوّلِ وكرّرَها في الثاني [ص: ٦٧] .

٨. طلبَ المؤلّفُ إعرابَ الأسماءِ التي تحتها خطٌّ في مجموعةٍ من الجملِ منها:

أ. وكلّ شيء سرّني تذهب فيه مذهبي

ب. ما لهؤلاء الأطفال والدوران حول هذا الرجل

ج. سيروا فيها لياليَ وأياماً آمنين [ص:٧٨]

وكان قد جاء بسؤال طلبَ فيه تعيينَ الظرفِ في ثلاثِ جمل ، كان من ضمنِها الجملتان الأولى والثالثةُ [ص:٦٧] وبسؤال آخرَ طلبَ فيه تعيينَ المفعولِ معه، وجاء فيه بالجملةِ الثانيةِ .

٩. مثّلَ لمجيءِ "إلى" بمعنى "مَعَ" بـ" ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالكُم " [ص: ٨٥] ثُمّ عادَ وجاء بالآيةِ وسألَ عن المعنى المستفادِ من حرفِ الجرِّ فيها، وأجابَ بأنّه بمعنى "مَعَ" [ص: ٨٦]

١٠. طلبَ المؤلِّفُ التمثيلَ لاكتسابِ المضافِ المذكّرِ، من المضافِ إليه المؤنّثِ، صفةَ التأنيثِ، وجاءَ بـ" تلتقطه بعض السيارة" [ص: ٨٧] وكان قد ساقَ هذا المثالَ؛ مسبوقًا بنصِّ الطلبِ الذي ذكَرَهُ هنا، في إجابتِه عن سؤالٍ سابقٍ [ص: ٣١] .

١١. جاء المؤلِّفُ بـ" هدياً بالغَ الكعبة" دليلاً على أنّ الإضافةَ اللفظيّةَ لا تفيدُ المضافَ تعريفًا [ص:٨٧] ثُمّ عادَ في الصفحةِ ذاتِها وطلبَ التمثيلَ للمعنى ذاتِهِ، وفي الإجابةِ أعادَ المثالَ .

١٢. طلبَ المؤلِّفُ التمثيلَ لـ" لكنْ " العاطفةِ و" لا " العاطفةِ وجاءَ التمثيلُ: " ما مررت بزيد لكن بعمْرو " و " جاءني رجلٌ لا امرأةٌ " [ص: ٩٤] ثُمَّ عادَ ليسالَ: "متى تأتي (لا) عاطفة ؟" وجاء بالشروطِ ولم يمثّل إلاّ بالمثالِ السابق، [ص: ٩٧] وسألَ: " هل تأتي (لكن) حرف عطف؟ " وأجاب" نعم؛ إذا كان معطوفها مفرداً وأن تكون مسبوقة بنفي أو نهي وألا تقترن بأو نحو: ما مررت بزيد لكن بعمر" [ص: ٩٧] . وشرطُها ألاّ تقترنَ بالواوِ وليس بأو.

ولعلّ بعضَ هذا الذي مثّلنا به يكونُ دليلاً على خللٍ آخرَ في الكتابِ؛ فتتابعُ الأسئلةِ أو تنظيمُها يفتقرُ إلى الترابطِ في كثيرٍ من الأحيانِ؛ فما الفائدةُ من طلبِ التمثيلِ لشيءٍ " ما " قبل الكلامِ على أصولِه وشروطِ عملِهِ ؟ ثُمَّ ما الفائدةُ من السؤالِ عن أمرٍ بدهيٍّ؛ أيعملُ " كذا " أم لا؟ بعدَ أسئلةٍ كثيرةٍ عنه؟. ثُمَّ ما السرُّ في تمزيقِ الأسئلةِ الخاصّةِ بكلِّ موضوعٍ ونثرِها على صفحاتِ الفصلِ الواحدِ ، أو فصلين؟

ثالثًا: قواعدُ الكتابِ بينَ الأصولِ والشواذّ

لا جدال في أنّ النحوَ التعليميّ ينبغي أن يكون مدروسًا بعنايةٍ، وأنْ يستندَ إلى أصولِ اللغةِ وثوابتِها، ولكنّ المؤلِّفَ ، على الرغمِ من قلّةِ المعلوماتِ التي قدّمها، أولى عنايةً فائقةً للقضايا الشاذّة، فضلاً على جعلِهِ الخطأَ الممتنعَ أصلاً كما أشرنا قبلاً، وقد لا يضيرُ أن ننبّه الطلبةَ إلى الشذوذِ تنبيهًا كاشفًا عن قيمتِهِ، ولكنّ المؤلِّفَ كان يأتي به مقدّمًا على الأصولِ أو في ثوبِ الجائزِ بإطلاقٍ ، وقد سبقت إشاراتٌ إلى بعضِ ذلك ، ومنه :

١. عرّفَ عطفَ البيانِ ومثّلَ له بقولِهِ : " نحو شجرة مباركةٍ زيتونة " [ص: ٢٠] وفضلاً على اقتطاعِ التركيبِ من سياقِهِ وحذفِ حرفِ الجرّ والإبقاءِ على اسمٍ مجرورٍ في الفراغِ، فالمثالُ الذي جاءَ به هو ممّا ينكرُهُ جلُّ النحاةِ الذين يذهبون إلى امتناعِ كونِ عطفِ البيانِ ومتبوعِهِ نكرتين ، وقليلٌ هم النحاةُ الذين يجيزونَ ذلك مستدلّينَ بالآيةِ التي اقتطعَ منها المؤلِّفُ مثالَه (٦٨)، ولو تلبّثَ لوجدَ، في كتبِ النحوِ ، عشراتِ الأمثلةِ .

٢. يطلبُ المؤلِّفُ التمثيلَ لـ " كان " الزائدةِ، وفي الإجابةِ يأتي بـ" زيدٌ كان قائمٌ" [ص: ٣٩] ويُتبعُ هذا بسؤالٍ ؛ " متي تأتي كان زائدة؟ " وجاء في الإجابةِ " ١- بين ما وفعل التعجب نحو : ما كان أجملَ الحديقةَ. ٢- بين المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ كان قائمٌ. ٣- بين الصفة والموصوف نحو : مررت برجلٍ كان قائمٍ "[ص: ٣٩] . ومن المعروفِ أنّ الموطنين الثانيَ والثالثَ هما من الشاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه(٦٩)، ولكنّ المؤلِّفَ يجيزُه بإطلاقٍ.

٣. لم يذكر المؤلِّفُ " كاد " وعملَها، في كتابِهِ، غيرَ مرّتين، سأل في إحداهما عن عددِ مرّاتِ ذكرِها في القرآنِ [ص: ٤٣] وفي الثانيةِ طلبَ تحديدَ خبرِ الناسخِ في مجموعةٍ من الجملِ منها " كاد المريب أن يقول خذوني" [ص: ٤١] ولو تنبّه المؤلِّفُ إلى تلكم الآياتِ التي عنّى نفسَه في عدّها لوجدَ أنّ خبرَ " كاد " لم يقترن بـ " أن " مطلقًا. وما مثّلَ بهِ هو من ضرورةِ الشعرِ أو من الشاذّ(٧٠).

٤. يسألُ المؤلِّفُ : " هل ورد عن العرب ما يشير إلى أن الفاعل يمكن أن يأتي منصوباً ؟ " . وأجابَ: " نعم؛ خرَقَ الثوبُ المسمارَ . " [ص: ٤٩] فهل يمكن أن ننصبَ الفاعلَ وأن نرفعَ المفعولَ ؟ فهو عندَ المؤلِّفِ " يمكنُ " .

٥. يجيزُ المؤلِّفُ في التحذيرِ حالةً يسميها " ألاّ يجر المحذر منه المكروه بحرف جر نحو: إياك النار ." [ص: ٦٦] ويولي هذه الحالةَ عنايةً فائقةً فيرتدُّ ليسألَ عن إعرابِ " إيّاك " فيه [ص: ٦٧]. ولو أشارَ إلى قلّتِهِ أو ضعفِهِ لهانَ الأمرُ في ميزانِ سيبويهِ إذ قال معقّبًا على" إيّاك والأسدَ " : " ولكن لا بدّ من الواوِ لأنّه اسمٌ مضمومٌ إلى آخرَ "، وقال:" واعلم أنّه لا يجوزُ أن تقولَ : إيّاك زيدًا، كما أنّه لا يجوزُ أن تقولَ: رأسَك الجدارَ، حتى تقولَ: من الجدارِ أو والجدارَ. وكذلك أن تفعلَ إذا أردت، إيّاك والفعلَ . فإذا قلت: إيّاك أن تفعلَ، تريد إيّاك أعظُ مخافةَ أن تفعل، أو من أجلِ أن تفعلَ جازَ... ولو قلت: إيّاك الأسدَ، تريدُ من الأسدِ، لم يجزْ كما جازَ في أنْ ... "(٧١) ولكنّ المؤلِّفَ يقولُهُ ويجعلُهُ أصلاً.

٦. سألَ المؤلِّفُ: " هل تدخلُ (حتى) على الضمير؟" وأجاب: " نعم؛ قال الشاعر:... "[ص: ٨٦] ومن أهمّ ميّزاتِ " حتّى " الجارّةِ أن يكونَ مجرورُها اسمًا ظاهرًا أو مصدرًا مؤوّلاً، وما جاءَ في بعضِ الأبياتِ شاذٌّ عند بعضِهم وضرورةٌ عندَ آخرين(٧٢).

٧. سأل المؤلِّفُ: "هل يجوز الفصل ما بين المتضايفين ومتى؟" وأجاب: " نعم؛ في الحالات التالية .. "[ص: ٩٠]. وقد ذكرَ خمسَ حالاتٍ لهذا الجائزِ، ولكن، من الثابتِ عند جمهورِ النحويّينَ أنّ ذلك لا يجوزُ أبدًا إلاّ في ضرورةِ الشعرِ وبشرطِ أن يكونَ الفاصلُ شبه جملةٍ(٧٣) ، وإذا أخذَ الطالبُ بالحالاتِ التي ذكرَها المؤلِّفُ تجنّى على اللغةِ..

٨. في كلامِ المؤلِّفِ على العددِ، وكلامُه واستخدامُه مملوءان بالأخطاءِ والمغالطاتِ، جاء بسؤالين متعاقبين هما:

أ. هل يجوز لك أن تقول: هذه خمسةُ عشرِ زيد؟ وما إعراب العدد في الجملة؟ "وأجاب: "نعم، خمسة معربة خبر مرفوع وعشر مضاف إليه وهو مضاف وزيد مضاف اليه" [ص:١١٤].

ورأيُ جمهورِ النحويّين أنّ هذا التركيبَ، إذا استخدمَ، ينبغي أن يكون بإبقاءِ العددِ المركّبِ مبنيًّا على فتحِ الجزأين فآثرَ المؤلِّفُ أن يجيءَ برأيِ قلّةٍ منهم، وذلك لهجةٌ قليلةٌ جدًّا (٧٤).

ب. "هل يجوز لك أن تقول: جاء خمسَ عشرةَ طالبةً وطالباً ." وأجاب: " لا إذْ يجب أن يغلب المذكر فتقول: جاء خمسة عشر طالبة وطالبا. وإذا كان المعدود غير عاقل فيجوز" [ص: ١١٤].

وأدعُ استخدامَ" فيجوز" من حيثُ اللغةُ، ولكنّه من حيثُ التقعيدُ مغلوطٌ فقد كانَ من الواجب في ضوءِ تنظيرِه، أن يصفَ ذلك بالواجبِ لا بالجوازِ، فإذا جاء التمييزُ من غيرِ العاقلِ أخذَ العددُ حكمَه كما لو كانَ المعدودُ مؤنّثًا. ثمّ إنّ التركيبَ الذي أوجبَهُ ممتنعٌ عندَ القدماءِ ، ولكنّ المؤلّفَ يُؤْثرُ ما يشيعُ بينَ غيرِ المدقّقينَ من المحدثينَ ؛ قالَ سيبويهِ : "وتقول: أعطاه خَمْسَةَ عَشَرَ من بينِ عبدٍ وجاريةٍ، لا يكونُ في هذا إلاّ هذا ؛ لأنّ المتكلّمَ لا يجوزُ له أن يقولَ : خَمْسَةَ عَشَرَ عبدًا فيُعْلِمَ أنّ ثَمَّ من الجواري بعدّتهم ، ولا خَمْسَ عَشْرَةَ جاريةً فيُعلمَ أنّ ثَمّ من العبيدِ بعدّتِهن ..."(٧٥) وعلى ذلك فالأفضلُ أنْ نحافظَ على هذا التأصيلِ، وأن يصيرَ المثالُ "جاءَ خمسةَ عَشَرَ من بينِ طالبٍ وطالبةٍ "، و " خمسَ عَشْرَةَ من بينِ ناقةٍ وجملٍ ".

٩. سأل المؤلّفُ: " هل تحذف أن الناصبة؟ " وأجاب: " نعم نحو: خذ اللصَ قبل يأخذَك" [ص: ١٣٥] وهذا الذي يبيحُه المؤلّفُ، ومثلُه ممّا رويَ عن العربِ، شاذٌّ لا يجوزُ القياسُ عليه بإجماعِ القدماءِ والمحدثينَ على السواءِ. بل بنصِّ ابنِ هشامٍ في الموطنِ الذي نقلَ منهُ المؤلّفُ(٧٦).

١٠. سألَ المؤلّفُ: " هل تحذف ما النافية؟" وأجابَ: " نعم نحو: فوالله ما نلْتُم وما نيل منكم؛ أي ما ما نلتم." [ص ١٣٥]. وهذا بالغٌ في شذوذه(٧٧). ولو تنبّهَ المؤلّفُ في هذه الإجابةِ، وإجابتِهِ عن حذفِ " أن "، لوجدَ أنّ ذلكَ مذكورٌ في بابِ النوادرِ والشذوذِ، ولكنّهُ كانَ ينظرُ إلى عنوانِ المسألةِ في "المغني" ثُمَّ يقتطعُ المثالَ، دونَ تريُّثٍ، ومعظمُ الأسئلةِ التي ذكرها في هذه الصفحةِ؛ وهيَ تسعةٌ ، يدخلُ في بابِ القلّةِ والندرةِ، وممّا يختلفُ العلماءُ في توجيهِهِ اختلافًا واسعًا ... ؛هكذا أوردَها ابنُ هشامٍ في " مغني اللبيبِ " تحتَ عنوان" ذكر أماكنَ من الحذفِ يتمرّنُ بها المعربُ ".

١١. سأل المؤلّفُ: " هل تُبدل ميم (أمّا) ياءً؟ " وأجاب: " نعم نحو:

رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشيّ فيحضر [ص: ١٣٦]

وفضلاً على تحريف " فيحضر " وصوابُها: فَيَخْصَرُ، فإنّ هذا الإبدالَ لهجةٌ قليلـــةٌ(٧٨)، ولا يجوزُ إطلاقُ الحكمِ بجوازِها.

وفي مقابلِ هذه الميوعة اللغويّةِ المفرطةِ شاءَ المؤلِّفُ أن يحدَّ من استخدامِ بعـــضِ القضايـــا المطّردةِ؛ من ذلك؛ مثلاً، ما فعله في كلامِه على " ما " الحجازيّةِ، فقد جاء بشاهدٍ عليـــها وبيّـــنَ حكمَهُ بقولِهِ: " جائز على هذه اللهجة وحسب " [ص: ٤٧] فتأمل هذا التحكّمَ في ظلِّ تلكم... .

وأشيرُ في هذا السياقِ إلى قضيّةٍ، قد يماري فيها بعضُ من لا يدقّقُ في استخدامِ المصطلـــحِ، فقد أعربَ المؤلِّفُ "هذه" في: "قابلته هذه المقابلة الحارة" بقولِهِ: "نائب عن المفعول المطلـــق" [ص: ١٤٣] وهذا المصطلحُ؛ "النائبُ عن المفعولِ المطلق"، لا وجودَ له إلاّ على ألسنةِ طلبةِ مدارســـنا الذين استقَوْا هذا من المناهجِ المقرّرةِ، فكلمةُ" مفعول مطلق" عامّةٌ تشملُ المصدرَ والنـــائبَ عـــن المصدرِ، "فأكرمتُه إكرامًا بالغًا" تعربُ كلمةُ "إكرامًا" مفعولاً مطلقًا، أو مصدراً منصوبًا، و "هـــذه" فيما مثّلَ به المؤلِّفُ تعربُ مفعولاً مطلقًا، أو نائبًا عن المصدرِ، ومثلُ هذا مصطلحُ "الظرفِ" مَـــعَ مصطلحِ "المفعولِ فيه"، والظرفُ"خاصٌّ، والمفعولُ فيه عامٌّ يشملُ الظرفَ والنائبَ عن الظـــرفِ، ولكنّ الناس لا يقولون:" نائب عن المفعول فيه" ؛ لأنّ هذا لم يقع في الكتبِ المدرسيّةِ .

ولا وجودَ لمصطلحِ " النائبِ عن المفعولِ المطلق " عند أيٍّ واحدٍ من القدماءِ أو المحدثيـــنَ ، بل لا وجودَ له إلاّ في الأردنِّ وفلسطينَ. والعبارةُ السائرةُ لدى القدماءِ كلِّهم " مـــا ينـــوبُ عـــن المصدرِ في الانتصابِ على المفعولِ المطلق "؛ لفظًا أو معنًى.

وأمرُ المصطلحِ في هذا الكتابِ لا يقتصرُ على هذا المصطلحِ المتداولِ، فـــالمؤلّفُ لا يفـــرّقُ بين علاماتِ الإعرابِ والبناءِ، فالكلُّ " فتحةٌ وضمّةٌ وكسرةٌ " بل يدخلُ فيما هو أبعدُ منه فيقـــول: " وجه الرفع والنصب والجر في قوله: " أبدأ بذا من أوّلِ " [ص: ٨٩] فهل يُسمّى البنـــاءُ علـــى الضمِّ رفعًا، وجرُّ الممنوعِ من الصرفِ نصبًا؟ والمؤلِّفُ يسألُ عن " المســـتثنى التـــامِّ " ويجيـــبُ بالمصطلحِ ذاتِه [ص: ١٦] والمستثنى لا يوصفُ بتمامٍ ولا بنقصانٍ، فـــهذا للاســـتثناءِ. ولـــدى المؤلِّفِ هناك مصطلحُ " سبب المبتدأ " [ص: ٤٤] ، ولدى المدقّقين " سببيّ المبتدأ ،وهو يصـــفُ

الفتحةَ في: " يا ابنَ أمَّ " بأنّها "عوض عن الألف المنقلبة ياء" [ص: ٧٣] والياءُ هي التي انقلبت ألفًا...

رابعًا: أخطاءُ الطباعةِ أم عثراتُ الصناعةِ!

لم يألُ الكاتبُ جهدًا أن يخرج كتابه سليمًا معافًى من أخطاءِ الطباعةِ؛ ولذلك فقد حرَص على أن يُلحقَ الطبعةَ الأولى بقائمةِ "استدراك" اشتملت على "٤٧" تصويبًا، ثمّ عاد بعد إنعامِ نظرٍ، وألحقَها قائمةَ استدراكٍ جديدةً اشتملت على ما اشتملت عليه الأولى، ولكن بحذفِ بعضِ ما جاء في الأولى أو بزيادةِ آخرَ، وجاءت مشتملةً على "٤٨" تصويبًا. وسرعان ما جاء بالطبعةِ الثانيةِ "مزيدةً ومنقّحةً" وفي الحقِّ أنّ المؤلّفَ تخلّصَ من عشراتِ الأخطاءِ، وبخاصةٍ علاماتُ الترقيمِ، وأتركُ أخطاءَ الطباعةِ فنماذجُها حيّةٌ باديةٌ في النصوصِ التي اقتبسناها، وأتوقّفُ عندَ مظاهرَ عامّةٍ.

إنّ ضعفَ العبارةِ وركاكةَ الأسلوبِ لظواهرُ باديةٌ في الكتابِ كلّه، ومن رجعَ إلى النصوصِ التي اقتبسناها ألفى ذلك رؤيةَ عينٍ، وإذا كان الناسُ يحذفون واوَ العطفِ قياسًا على اللغةِ الإنجليزيّةِ، ولا يثبتونها إلاّ مَعَ المعطوفِ الأخيرِ فإنّ المؤلّفَ تجاوزَ هذا وكانَ يحذفُها من المواضعِ كلِّها، وفي النصوصِ التي اقتبسناها ما يزيدُ على عشرةِ مواضعَ.

وهذه جملةٌ من الأخطاءِ في استخدامِ اللغةِ :

١. أسقط الكاتبُ " واوَ " عمرٍو في موضعي الجرِّ والرفعِ سبعَ مرّاتٍ فكتبَ " عمرٌ " و " عمْرٍ " [ينظر : ص: ٢٠،٤٤،٩٥،٩٦،١٣٠،١٣٢].

٢. يسأل المؤلِّف: " ما المركب؟ وما أنواعه؟ " وفي الإجابة " وهو ما ركّب من كلمتين للدلالة على مسمى واحد. إضافة نحو: عبد الله أو مزجاً نحو: بعلبك، أو إسناداً نحو: تأبّط شرّاً " [ص: ١١] فقد اختصرَ المؤلّف النقلَ وحذفَ الناصبَ وتركَ المنصوبَ، فلا يوجدُ في صيغةِ السؤالِ ولا في صيغةِ الجوابِ ما يصلحُ لنصبِ " مزجاً " و " إسناداً " ولا يُسعفُ تكهُّنُ التقديرِ على تأويلِ عاملٍ لينصبَ، ولو قالَ: "مزجيًّا" و " إسناديًّا " لأمكنَ أنْ يكونَ العاملُ قد بقيَ في نيّةِ المؤلِّفِ.

٣. نصباً لفظاً وتقديراً [ص: ٢٣] والصوابُ: نصبًا لفظيًّا أو تقديريًّا؛ فالجامدُ لا يُوصَفُ به.
٤. أما الحروف والجمل والأفعال ليست معربة [ص: ٢٣] والصوابُ: فليست معربةً؛ فالفاءُ واجبةٌ.وضد ذلك قوله:" وإذا كان المعدود غير عاقل فيجوز" [ص: ١١٤] فالفاءُ ممتنعةٌ.
٥. مثّل لما يلي: ... أمسى، وأصبح التامتان [ص: ٣٩] والصواب: التامّتين.
٦. قال: " تعرب كلمة (أقائمٌ) في قولك: (أقائمٌ الزيدان): أ- مبتدأ مرفوع. ب- خبراً للمبتدأ (الزيدان). ج- خبراً أو مبتدأ " [ص: ٤٣] فقد تركَ صفةَ المبتدأِ مرفوعةً والصوابُ: مبتدأً مرفوعًا.
٧. مجاب به على كلام [ص:٥٣] والصوابُ: مجابٌ به عن كلام.
٨. هل يجوز حذف فعلُ الفاعل [ص:٥٣] والصوابُ: حذف فعلِ
٩. "أيُّ الجملتين صحيحة ألأولى أم الثانية" [ص: ٦٥] ومثلُهُ: " أيهما أصلٌ ألنعت الحقيقي أم السببي؟ " [ص: ١٠٠] والصوابُ: ألأولى، وألنعت، ولا يجوزُ إلاّ ذا، وفي القرآنِ " ألذكرين حرَّمَ ..، وآلله خيرٌ أم ما يشركون...، وآلله أذن لكم ...، وآلآن وقد عصيت ..."(٧٩).فهمزةُ " ألّ " لا تحذفُ إذا دخلت عليها همزةُ الاستفهامِ، والتي تحذفُ هي همزةُ الوصلِ في غيرِ " ألّ "(٨٠) . وسألَ: " هل الأعداد المركبة مبنية أم معربة؟" [ص: ١٠٩] و " هل اصطلاح (النعت) تسمية بصرية أم كوفية؟" [ص: ٩٤]. و"أم" إذا جيءَ بها بعد "هل" أصبحت منقطعةً وقلبت مرادَ المؤلِّفِ وجعلتهُ يضربُ عمّا قبلَها ويسألُ عمّا يليها حسبُ (٨١). وحينئذٍ يكونُ جوابُها بـ " نعم " أو " لا " ... والصوابُ: أو معربةٌ، و أو كوفيّةٌ.
١٠. أخطأَ المؤلّفُ أو أخَذَ بالشذوذِ في تنظيرِهِ لبعضِ قضايا العددِ، والقضايا التي أصابَ في التنظيرِ لها أخطأَ في استثمارِها والتطبيق عليها؛ ولذلك قال: " اذكر أربعاً من المعاني " و " اذكر ثلاثاً من المعاني" [ص: ٨٥] و" اذكر أربعاً من الأساليب" [ص: ٦٦] والمعدودُ مذكّرٌ فالعددُ واجبُ التأنيثِ.
١١. جاء في إعرابٍ من إعراباته " عوراء (مفعول به)، ادخارَ (مفعولا لأجله) [ص: ٧٩] فرفعَ مفعولاً ونصبَ مفعولاً. والصوابُ رفعُ الثاني.وكان يأتي بالسؤالِ مبدوءا بـ"كيف تعرب...." والإجابةُ مرّةً مرفوعةٌ [ينظر : ص: ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٥٢، ٦١،

٦٩،٨٨،١٣٥،١٣٦،١٤٣] ومـرّة منصوبـةٌ [ينظـر :ص:٤٤،٥٢،٧١، ٨٨،٩٠،١٠٥] والصوابُ النصبُ ، وكان يأتي بالسؤال مبدوءا بـ " أعرب ما يلـي....." والإجابـةُ فـي صفحةٍ واحدةٍ وبعدَ سؤالٍ واحدٍ مرّةً بالرفعِ ومرّةً بـالنصبِ [ينظـر :ص:٩٩]والصـوابُ الرفعُ.

١٢. الجِلُّ للفرس [ص: ٨٦] ويجوزُ في جيمِ "الجلّ" الضمُّ والفتحُ(٨٢)، والكسرُ ممتنعٌ فأثَرُهُ المؤلّفُ.

١٣. بنفس الشروط [ص: ١٠٦] بالشروطِ نفسِها؛ فهذا أمثلُ. وتسع مائة وسبع مائـة [ص: ١١٢] والأمثلُ وصلُهُما: تسعمائة وسبعمائة، وتنبه على الخطأ [ص: ١٢٨] والصوابُ: تنبّه إلى الخطأ

١٤. يسأل: " متى تقترن ... " ، والجوابُ مرّةً يبدأُ بـ " إذا " ومرّةً بـ " أنْ "[ص: ١١٩].

الهوامش

(١) سأعمدُ إلى إثباتِ أرقامِ الصفحاتِ التي أُحيلُ إليها في الكتابِ المراجَعِ في متنِ الدراسةِ بين قوسين معقوفين؛[ ]، وأمّا المراجعُ المعينةُ فسوف أُثبتُ الإشارة إليها في الهوامش.

(٢) كتبَ المؤلّفُ مقدّمةَ الطبعةِ الأولى في"١٠/١٩٩٧ ". ومقدّمةَ الطبعةِ الثانيةِ في "١٠/١٩٩٨" ، والدراسةُ قصرّ على الطبعةِ الثانيةِ ، وكُتبت سنةُ النشرِ هكذا "١٩٩٨-١٩٩٩".

(٣) تحسنُ الإشارةُ إلى أنّ الكاتبَ رقّمَ الأسئلةَ في كلِّ فصلٍ على حِدَةٍ، وقد اشتملَ البابُ الأوّلُ على سبعةِ فصولٍ كان عددُ الأسئلةِ في كلِّ فصلٍ كالآتي: ١- الأوّل: ١٣٩ +٢٤ ٢- الثاني: ١٠٠ ٣- الثالث: ٩٥ ٤- الرابع : ٢٦ ٥- الخامس: ٢٨ ٦- السادس: ٧٤ ٧- السابع: ٦٤ .

(٤) يُنظرُ: ابنُ هشامٍ: مغني اللبيب : ٣٧٥

(٥) يُنظرُ : عباس حسن : النحوُ الوافي ، ٤ : ٣٥٣

(٦) يُنظرُ : ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ، ٩ : ٣٧ ــ ٤٢ ، والسيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣ : ٣٢٦ ــ ٣٢٧

(٧) يُنظرُ : سيبويهِ: الكتابُ، ٣ : ٥٢١، والمبرّدُ: المقتضبُ، ٣ : ١٧ ، وابنُ السرّاجِ: الأصولُ في النحوِ، ٢ : ٢٠٢، وابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّلِ، ٩ : ٤٣

(٨) يُنظرُ: المبرّدُ: المقتضبُ، ٤: ١٤٣-١٤٤، وابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّلِ، ٢: ١١٨، وابنُ هشامٍ: غني اللبيب:٦٦٣

(٩) يُنظرُ : ابنُ عقيلٍ: شرحُ ابنِ عقيلٍ، ١ : ٢١٧، والسيوطيُّ: الأشباهُ والنظائرُ، ٣ : ١٠٩

(١٠) يُنظرُ : ابنُ هشامٍ : مغني اللبيب :٤٤١-٤٤٢.

(١١) من آياتٍ قرآنيّةٍ على الترتيب : هود :" ١٧"، والمدّثّر : ٤٣، والنحل:١٢٠، وينظرُ: محمّد فؤاد عبد الباقي : المعجمُ المفهرسُ لألفاظِ القرآنِ الكريمِ:"كون" .

(١٢) من آيات قرآنيّة على الترتيب : غافر :٥٠ ، ٨٥، والمدّثّر :٤٤.

(١٣) يُنظرُ : المبرّدُ : المقتضبُ ،١٦٧:٣، وابنُ عقيلٍ :شرحُ ابنِ عقيلٍ ، ١:٢٩٨-٣٠٠.

(١٤) يُنظرُ : عباس حسن: النحو الوافي ،١:٦٩، ٥٢٤-٥٢٥، و٤:٤٤٦.

(١٥) يُنظرُ : ابنُ هشامٍ: أوضحُ المسالكِ ، ٣:٢.

(١٦) يُنظرُ : ابنُ عقيلٍ: شرحُ ابنِ عقيلٍ، ١: ٣١٦.

(١٧) يُنظرُ ابنُ عقيلٍ :شرحُ ابنِ عقيلٍ، ١: ٥١٣-٥١٤، وابنُ هشامٍ: أوضحُ المسالكِ، ٢ : ١٣١-١٣٢ .

(١٨) قارن ما لدى المؤلّفِ بما جاء في شرحِ ابنِ عقيلٍ، ١: ٤٨٧-٤٨٨ .

(١٩) يُنظرُ : خالدٌ الأزهريُّ: شرحُ التصريحِ، ١ : ٤ ، وعباس حسن: النحوُ الوافي، ١ : ٤٠٨ .

(٢٠) يُنظرُ : سيبويهِ: الكتابُ، ٢ : ٣٤٩ ، وابنُ هشامٍ: مغني اللبيب : ١٦٥ .

(٢١) يُنظرُ: سيبويهِ: الكتابُ ٢: ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٤٨-٣٤٩، والمبرّدُ: المقتضبُ، ٤: ٤٢٦، وابنُ هشامٍ: مغني اللبيب: ٨٩

(٢٢) يُنظرُ : سيبويهِ: الكتابُ ، ٢ : ٢١٣-٢١٤ ، وابنُ يعيشَ :شرحُ المفصّلِ ، ٢ : ١٢-١٣ .

(٢٣) ابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّلِ، ٢ : ١١٧ ، ويُنظرُ منهُ: ٨ : ٧ .

(٢٤) يُنظرُ : الأُشمونيُّ: شرحُ الأُشمونيِّ،١ :٤٧ ، والسيوطيُّ: الأشباهُ والنظائرُ، ٣ : ٧٣-٧٤ .

(٢٥) يُنظرُ : عباس حسن: النحوُ الوافي، ٤ : ١٢٩ .

(٢٦) يُنظرُ : ابنُ هشامٍ: أوضحُ المسالكِ، ٢ : ٢٥٤ ، وقد ذكرها في المغني في باب " في كيفيّةِ الإعرابِ والمخاطبُ بمعظمِ هذا البابِ المبتدئون " [المغني : ٨٧٥]

(٢٧) يُنظرُ : ابنُ هشامٍ: مغني اللبيب: ٢٤٧ ، وقد نصَّ على أنّ خبرَها لا يقعُ مفرداً أبدًا.

(٢٨) سيبويهِ: الكتابُ، ٣ : ٥٦٠ .

(٢٩) يُنظرُ: المبرّدُ: المقتضبُ، ٢: ١٨٢، وابنُ السرّاجِ: الأصولُ، ٢: ٢٤٦، وعباس حسن: النحوُ الوافي، ٤: ٥٥٩.

(٣٠) يُنظرُ : ابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّلِ، ٦ : ٣٥ .

(٣١) سيبويهِ: الكتابُ، ٣ : ٢٢٧ــ٢٢٨، ويُنظرُ: ابنُ منظورٍ: لسانُ العربِ: " ثمن "، فثمَّ ذكرٌ لآراءِ بعضِ اللغويّين.

(٣٢) يُنظرُ : ابنُ هشامٍ: مغني اللبيبِ: ٥٥٩.

(٣٣) يُنظرُ : ابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّلِ، ٧ : ٨٦-٨٧، وعباس حسن: النحوُ الوافي، ٢ : ٣٢-٣٦ .

(٣٤) يُنظرُ : عباس حسن: النحوُ الوافي، ٣ : ٢١٦ ,

(٣٥) يُنظرُ : ابنُ هشامٍ: مغني اللبيب: ٤٨ .

(٣٦) يُنظرُ : ابنُ هشامٍ: مغني اللبيب: ٤٨ .

(٣٧) يُنظرُ : سيبويهِ: الكتابُ، ٣ : ٦٢ .

(٣٨) يُنظرُ : ابنُ هشامٍ: مغني اللبيب: ٦٨٤؛ وما بعدها .

(٣٩) يُنظرُ المثلُ في: الميدانيّ: مَجْمَع الأمثال، ٢ : ١١١-١١٢ ، والعسكريّ: جمهرة الأمثال، ١: ٥١٩ وابن منظور : لسان العرب: " سرع " .

(٤٠) يُنظرُ : ابنُ السرّاج: الأصولُ في النحو، ٢ : ٨٠ ، ٨٣ ، و الأنباريّ: الإنصافُ في مسائل الخلاف، ٢ : ٧٠٨، وابنُ يعيش: شرحُ المفصّل، ١ : ٦٢ ، ٦٩ ،و ٣ : ٢٩ ، ٣٤ ، و ٩ : ٢٩ ، ٣٠ .

(٤١) يُنظرُ : عباس حسن: النحوُ الوافي، ٤ : ١٢٥ .

(٤٢) يُنظرُ : ابنُ الحاجب: كتابُ الكافية، ١ : ٢٧٧ ، وابنُ يعيش: شرحُ المفصّل ، ٢ : ١١٩-١٢٠.

(٤٣) يُنظرُ : ابنُ يعيش: شرحُ المفصّل، ٨: ١٨-١٩ ، وابنُ هشام: مغني اللبيب : ١٧٤-١٧٥ .

(٤٤) يُنظرُ : ابنُ هشام: مغني اللبيب : ٤٢٧ .

(٤٥) يُنظرُ : ابنُ عقيل: شرحُ ابن عقيل، ١ : ٤٨-٤٩.

(٤٦) يُنظرُ : ابنُ هشام: مغني اللبيب : ٦٦٥-٦٦٦ .

(٤٧) يُنظرُ : ابنُ خالويه : مختصرٌ في شواذّ القرآن : ٦٧.

(٤٨) قارن ما لدى المؤلّف بما جاء في شرح ابن عقيل، ١ : ٣٠٣-٣٠٦ ،و ٣١٣-٣١٦ .

(٤٩) يُنظرُ :محمّد فؤاد عبد الباقي: المعجمُ المفهرسُ لألفاظ القرآن الكريم: " عسى "

(٥٠) يُنظرُ : ابنُ مجاهد: كتابُ السبعة في القراءات : ٦٧٨ .

(٥١) العكبريّ: إملاءُ ما منّ به الرحمنُ، ٢ : ٢٨٤ .

(٥٢) مكيّ بنُ أبي طالب : مشكلُ إعراب القرآن، ٢ : ٨١٠ .

(٥٣) يُنظرُ : ابنُ عقيل: شرحُ ابن عقيل، ٢ : ١٧٨-١٨٣ .

(٥٤) الإسراء: ١٠٠.

(٥٥) يُنظرُ : ابنُ هشام : مغني اللبيب : ٣٥٣-٣٥٦.

(٥٦) ابنُ هشام : أوضحُ المسالك ، ٢ : ٢٠٤-٢٠٥.

(٥٧) يُنظرُ : سيبويه: الكتابُ ، ١ : ٣٠٧-٣٠٩، وابنُ يعيش: شرحُ المفصّل، ٢ : ٥٠-٥١.

(٥٨) يُنظرُ : سيبويه: الكتابُ ، ٢ : ١٨٢-٢٠٩، وابنُ عقيل: شرحُ ابن عقيل، ٢ : ٢٦٦-٢٧٣، والسيوطيّ: الأشباهُ والنظائرُ، ٣ : ٢٢٤- ٢٢٥، وعباس حسن: النحوُ الوافي، ٤: ٤٣ ــ ٥٦

(٥٩) يُنظرُ : سيبويه: الكتابُ ، ٢ : ١٨٣.

(٦٠) يُنظرُ : ابنُ عقيل: شرحُ ابن عقيل، ١ : ٦٦٤-٦٦٥، وابنُ هشام : أوضحُ المسالك، ٢ : ٢٩٧-٢٩٨.

(٦١) يُنظرُ : ابنُ هشام : مغني اللبيب : ٣٩٧.

(٦٢) يُنظرُ : ابنُ هشام : مغني اللبيب: ٣٩٠، و ٤٠٣، و ٢١٣، و ٦٧٤، و ٨٣٢، و ٨٣٣، و ٨٣٥، و ٨٣٦، و ٨٣٩، و ٨٤٠، و ٨٤١، و ٨٤٥.

(٦٣) – (٦٦) يُنظر تخريجُ هذه الشواهدِ في إميل بديع: المعجمِ المفصّلِ في شـــواهدِ النحـــوِ الشـــعريّةِ، ٢: ٦١٢، و ٦٤٣، و ٩٢١، و " ٦٣٩ و ٦٠٢ " و ١: ٢٢٨.

(٦٧) توقّفتُ في هذه الدراسةِ عندَ الصفحةِ التي تحملُ الرقْمَ " ١٤٣ " ، وعددُ الكلماتِ في كلِّ صفحةٍ لا يزيدُ علـــى ثلثِ سَعَتِهَا.

(٦٨) يُنظرُ: ابنُ عقيلٍ: شرحُ ابنِ عقيلٍ ، ٢ : ٢٢٠.

(٦٩) يُنظرُ: ابنُ عقيلٍ: شرحُ ابنِ عقيلٍ ، ١: ٢٨٨ ــ ٢٨٩.

(٧٠) يُنظرُ: سيبويهِ: الكتابُ ، ٣: ١٥٩ــ ١٦٠.

(٧١) يُنظرُ: سيبويهِ: الكتابُ، ١: ٢٧٤، ٢٧٩، والمبرّدُ: المقتضبُ، ٣ : ٢١٣، وابنُ يعيش: شرحُ المفصّلِ، ٢: ٢٥.

(٧٢) يُنظرُ: ابنُ عقيلٍ: شرحُ ابنِ عقيلٍ ، ٢ : ١٠، وابنُ هشامٍ: مغني اللبيب: ١٦٦.

(٧٣) يُنظرُ: الأنباريُّ: الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ: ٢ : ٤٢٧، وابنُ يعيش: شرحُ المفصّلِ، ٣ : ١٩-٢٢.

(٧٤) يُنظرُ: المبرّدُ: المقتضبُ،٢ : ١٧٩.

(٧٥) سيبويهِ: الكتابُ، ٣: ٥٦٤، ويُنظرُ: ابنُ السرّاجِ: الأصولُ، ٢: ٤٢٩، وابنُ هشامٍ : أوضحُ المسالكِ، ٤ : ٢٤٦.

(٧٦) يُنظرُ: ابنُ هشامٍ : مغني اللبيبِ، ٨٣٩، وينظرُ: عباس حسن: النحوُ الوافي، ٤ : ٤٠٠.

(٧٧) يُنظرُ: ابنُ هشامٍ : مغني اللبيبِ: ٨٣٦.

(٧٨) ينظرُ: عباس حسن: النحوُ الوافي، ٤ : ٥٠٤.

(٧٩) أجزاءٌ من آياتٍ قرآنيّةٍ على الترتيب: الأنعام: ١٤٣، والنمل: ٥٩، ويونس: ٥٩، ٩١.

(٨٠) يُنظرُ: المبرّدُ: المقتضبُ ، ١ : ٨٥، و ٢٠٣، و ٢ : ٩٠-٩١، و ٣٢٣.

(٨١) يُنظرُ : المبرّدُ : المقتضبُ، ٣ : ٢٨٩، ٢٩٩.

(٨٢) يُنظرُ: ابنُ منظورٍ: لسانُ العربِ " جلل ".

المراجع

- الأُشمونيُّ : شرحُ الأُشمونيِّ على أَلفيّةِ ابنِ مالكٍ ، حقَّقَهُ محمّد محيي الدين عبد الحميـد، دار الكتابِ العربيِّ -بيروت، الطبعةُ الأولى- ١٩٥٥.
- إميل يعقوب : المعجمُ المفصّلُ في شواهدِ النحوِ الشعريّةِ ، دارُ الكتبِ العلميّـــةِ - بـــيروت، الطبعةُ الأولى - ١٩٩٢ .
- الأنباريُّ، أبو البركاتِ : الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ، تحقيقُ محمّـــد محيـــي الديـــن عبـــد الحميد، دارُ الفكرِ.

- ابنُ الحاجبِ : كتابُ الكافيةِ في النحوِ؛ شرحَهُ رضيُّ الدين الاستراباذيُّ، دارُ الكتبِ العلميّةِ - بيروت، الطبعةُ الأولى - ١٩٧٩ .
- خالدٌ الأزهريُّ : شرحُ التصريحِ على التوضيحِ، دارُ إحياءِ الكتبِ العربيّةِ.
- ابنُ خالويهِ: مختصرٌ في شواذِّ القرآنِ، عُنيَ بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.
- ابنُ السرّاجِ : الأصولُ في النحوِ، تحقيقُ عبد الحسين الفتلي، مؤسّسةُ الرسالةِ - بيروت، الطبعةُ الأولى - ١٩٨٥.
- سيبويهِ : الكتابُ، تحقيقُ وشرحُ عبد السلام هارون، عالم الكتبِ - بيروت.
- السيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ في النحوِ، تحقيقُ عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسةُ الرسالةِ - بيروت، الطبعةُ الأولى - ١٩٨٥.
- عباس حسن : النحوُ الوافي، دارُ المعارفِ، الطبعةُ التاسعةُ.
- العسكريُّ : كتابُ جمهرةِ الأمثالِ، حقّقهُ محمّد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دارُ الجيلِ ودارُ الفكرِ - بيروت، الطبعةُ الثانيةُ - ١٩٨٨.
- ابنُ عقيلٍ : شرحُ ابنِ عقيلٍ، تحقيقُ محمّد محيي الدين، دارُ العلومِ الحديثةِ - بيروت، الطبعةُ الرابعةَ عشرةَ - ١٩٦٤.
- العكبريُّ؛ أبو البقاءِ : إملاءُ ما منَّ بهِ الرحمنُ، دارُ الكتبِ العلميَّةِ- بيروت، الطبعةُ الأولى- ١٩٧٩.
- المبرّدُ : المقتضبُ، تحقيقُ محمّد عبد الخالق عضيمة، عالمُ الكتبِ - بيروت.
- ابنُ مجاهدٍ : كتابُ السبعةِ في القراءاتِ، تحقيقُ شوقي ضيف، دارُ المعارفِ، الطبعةُ الثانيةُ.
- محمّد فؤاد عبد الباقي : المعجمُ المفهرسُ لألفاظِ القرآنِ الكريمِ.
- مكيُّ بنُ أبي طالبٍ : مشكلُ إعرابِ االقرآنِ، تحقيقُ حاتم صالح الضامن، مؤسّسةُ الرسالةِ - بيروت، الطبعةُ الثالثةُ - ١٩٨٧.
- ابنُ منظورٍ : لسانُ العربِ.
- الميدانيُّ : مَجْمَعُ الأمثالِ : تحقيقُ محمّد أبو الفضل إبراهيم، دارُ الجيلِ - بيروت، الطبعةُ الثانيةُ - ١٩٨٧.

- ابنُ هشامٍ : - أوضحُ المسالكِ إلى ألفيةِ ابنِ مالكٍ، تحقيقُ بركات يوسف هبّود، دارُ الفكـرِ - بيروت، ١٩٩٤.
- مغني اللبيبِ عن كتبِ الأعاريبِ، حقّقهُ وعلّقَ عليهِ مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، دارُ الفكرِ - بيروت، الطبعة الخامسةُ، ١٩٧٩.
- ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ، عالمُ الكتبِ - بيروت، ومكتبةُ المتنبي - القاهرة.